وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الموضوع :

# إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي و مدى مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع IAS7

## - دراسة حالة مؤسسة سونالغاز المدية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم تجارية

تخصص : محاسبة

**من إعداد الطالبين :**

- صابور أحمد
- علوش الوناس

**إشراف الدكتور:**

- بوعرار شمس الدين

**أعضاء لجنة المناقشة**

| الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| د.مزيود إبراهيم | المدية | رئيسا |
| د.بوعرار شمس الدين | المدية | مشرفا ومقررا |
| أ.الزاهي محمد أمين | المدية | مناقشا |

**السنة الجامعية :** 2015-2016

# كلمة شكر

*بسم الله و الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد الصادق الأمين .*

*أما بعد:*

*لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...*

*وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...*

*إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...*

*إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....*

*أخص بالتقدير و الشكر للمشرف على المذكرة:*

***الدكتور بوعرار شمس الدين***

*الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:*

*"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"*

*كما أننا نتوجه له بخالص الشكر و التقدير على توجيهاته و تعليماته القيمة و المفيدة*

*و كذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث و قدم لنا العون و مد لنا يد المساعدة و زودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث ، الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا و نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.*

*إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات والتسهيلات و الأفكار و المعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر أيضا، و هم كل أصدقاء الدرب الذين عرفناهم...*

# إهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

**أبي رحمة الله عليك**

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي

**أمي**

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم

لإرضائي والعيش في هناء

**إخوتي و أخواتي**

إلى الإخوة اللذين لم تلدهم أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

**أصدقائي**

**إلى كل مناضل في سبيل العلم**

**أحمد.**

# إهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح

والمثابرة..... والدي العزيز

إلى ينبوع الحنان الذي لا ينضب

أمي الغالية

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي

إخوتي و أخواتي

إلى من ضاقت السطور في ذكرهم فوسعهم قلبي

أصدقائي

إلى كل محبي العلم و المعرفة

إليكم جميعا الشكر و التقدير والاحترام.

الوناس.

# المستخلص

يمثل جدول التدفقات النقدية أحد أهم القوائم المالية التي يمكن الاعتماد على مخرجاتها لاتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالتمويل أو الاستثمار، في ظل جهود التوافق المحاسبي الدولي، قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي وتبنت النظام المحاسبي المالي والذي فرض على المؤسسات الجزائرية إعداد خمسة قوائم مالية من ضمنها قائمة التدفقات النقدي ة، حيث تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة أو بالأحرى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية و ما يعادلها، كما يظهر المدفوعات و المقبوضات النقدية خلال الدورة المحاسبية، و هذا حسب مصدرها إلى تدفقات نقدية متأتية من النشاط التشغيلي، الاستثماري ، التمويلي، حيث يتم إعداد هذا الجدول بطريقتين، الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة ، وحسب ما رأينا في الميدان التطبيقي أن الطريقة الأكثر استعمالا هي الطريقة المباشرة.

و عليه فإن موضوع دراستنا يتمثل في عرض و تحليل جدول التدفقات النقدية في المؤسسة، وفق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقته للمعيار المحاسبي السابع IAS 7 ، و حتى يتحقق لنا هذا الهدف اعتمدنا في دراستنا على ميزانيتين مقارنتين و قائمة الدخل، ولتحليل جدول التدفقات النقدية قمنا بحساب مختلف المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ مختلف القرارات .



**الكلمات المفتاحية**: جدول التدفقات النقدية، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

**Abstract :**

Cash flow table represents one of the most important financial statements that can rely on their output to take various decisions on financing or investment, under international accounting compliance efforts, Algeria undertook to reform its accounting system and adopted financial accounting system imposed on Algerian institutions preparing five financial statements including statement of cash flows, so this list is intended to provide information to users of financial statements for the institution or rather ability to generate cash flows and equivalent, cash receipts and payments also appears during the accounting cycle, And this as its source to cash flows from operating activity, funding, investment, so this table is prepared in two ways, direct method and indirect method, as seen in the field of applied to most widely used method is the direct method.

And so our theme is to view and analyze the cash flow table in the establishment, in accordance with the financial accounting system and the extent of conformity with IAS 7 accounting standard 7, and this goal until we have adopted in our study on mqarentin budgets and income statement, and cash flow table analysis we calculated various indicators that can be relied upon to make various decisions.

Keywords: cash flow table, international accounting standards, financial accounting system.

# فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| تشكر | |
| الإهداء | |
| الملخص | .I |
| فهرس المحتويات | .III |
| فهرس الجداول | .V |
| فهرس الأشكال | .VI |
| فهرس الملاحق | .VII |
| **مقدمة عامة** | أ-ح |
| **الفصل الأول: قائمة التدفقات النقدية و فق المعيار الحاسبي الدولي السابع** | |
| تمهيد | 2 |
| **المبحث الأول: عموميات حول التدفقات النقدية** | 3 |
| **المطلب الأول:** الإطار المفاهيمي لقائمة التدفقات النقدية | 3 |
| **المطلب الثاني** : أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية و مستخدميها | 6 |
| **المطلب الثالث:** تصنيف قائمة التدفقات النقدية | 7 |
| **المبحث الثاني : عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية** | 9 |
| **المطلب الأول** : عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية | 9 |
| **المطلب الثاني:** عرض التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار و التمويل | 21 |
| **المطلب الثالث:** تحليل قائمة التدفقات النقدية | 24 |
| **المبحث الثالث المشكلات المحاسبية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية** | 29 |
| **المطلب الأول:** التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية و التدفقات الغير عادية | 29 |
| **المطلب الثاني** : الفوائد و توزيع الأرباح و ضرائب الدخل | 32 |
| **المطلب الثالث** : شراء و بيع الشركات التابعة و وحدات الأعمال الأخرى | 33 |
| **المطلب الرابع** : الأنشطة التمويلية و الاستثمارية الغير النقدية و الافصاحات الأخرى | 34 |
| **خلاصة** | 36 |
| **الفصل الثاني : قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد scf** | |
| **تمهيد** | 38 |
| **المبحث الأول النظام المالي المحاسبي الجديد scf** | 39 |
| **المطلب الأول:** مفهوم النظام المالي المحاسبي و مبادئه | 39 |
| **المطلب الثاني:** : خصوصيات النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني | 44 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني : مستجدات النظام المحاسبي المالي و تحديات تطبيقه** | 48 |
| **المطلب الأول** : المقارنة بين النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية | 48 |
| **المطلب الثاني** : الجديد في النظام المالي المحاسبي | 50 |
| **المطلب الثالث** : التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل الإصلاحات التي تعرفها الجزائر | 52 |
| **المبحث الثالث : جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي scf** | 53 |
| **المطلب الأول**: مفهوم جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي | 53 |
| **المطلب الثاني**: تصنيف جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي. | 54 |
| **المطلب الثالث** : عرض جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي. | 55 |
| **خلاصة** | 60 |
| **الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز ( سونلغاز)** | |
| **تمهيد** | 62 |
| **المبحث الأول: تقديم مؤسسة سونلغاز المدية** | 63 |
| **المطلب الأول**: مدخل حول تاريخ مؤسسة سونلغاز. | 63 |
| **المطلب الثاني**: ماهية مؤسسة سونلغاز. | 64 |
| **المطلب الثالث** : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز. | 66 |
| **المبحث الثاني:إعداد قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفق النظام المالي المحاسبي.** | 73 |
| **المطلب الأول**: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي | 73 |
| **المطلب الثاني**: تحليل قائمة التدفقات النقدية. | 75 |
| **خلاصة** | 82 |
| **خاتمة عامة** | 84 |

# قائمة الأشكال و الجداول

## قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1/1 | القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة المباشرة | 10 |
| 2/1 | القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الأسلوب غير المباشر | 17 |
| 3/1 | صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقتين المباشرة والغير مباشرة | 21 |
| 4/1 | جدول التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية. | 21 |
| 5/1 | جدول التدفقات النقدية من انشطة التمويل | 22 |
| 6/1 | النقدية وما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية | 30 |
| 7/1 | الإفصاح عن البنود الغير عادية في قائمة التدفقات النقدية | 31 |
| 1/2 | مقارنة بين النظام المالي المحاسبي و معايير المحاسبة الدولية | 48 |
| 2/2 | قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة | 56 |
| 3/2 | قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة | 58 |
| 1/3 | قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز المدية | 74 |
| 2/3 | التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية | 75 |

## قائمة الاشكال:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1/1 | تبويب التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة | 8 |
| 2/1 | العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة | 14 |
| 3/1 | يعبر عن الية تعديل صافي الدخل في هذه البنود | 16 |
| 4/1 | العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية بموجب طريقة غير المباشرة | 19 |
| 1/3 | الهيكل التنظيم لمؤسسة سونلغاز الوسط | 66 |
| 2/3 | الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية المدية | 67 |

# قائمة الملاحق

**قائمة الملاحق:**


| الرقم | الملحق |
|---|---|
| 1 | الميزانية المالية لسنة 2012 و 2013 جانب الأصول |
| 2 | الميزانية المالية لسنة 2012 و 2013 جانب الخصوم |
| 3 | جدول حسابات النتائج2012و 2013 |
| 4 | جدول التدفقات النقدية لسنة 2012و 2013 |

# مقدمة عامة

## 1-مدخل الدراسة

إن المحاسبة بمثابة اللغة المشتركة بين مختلف الأطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة، أي أن جميع المعاملات والأحداث التي تقوم بها المؤسسات تعمد بتحويلها إلى أرقام و معلومات تجمع و تصنف في القوائم المالية لها، و نظرا لتطور التجارة و اتساع رقعتها و كذا تعدد المعاملات التجارية بين الدول، إضافة إلى انتشار شركات متعددة الجنسيات عبر العالم ازداد حجم المعاملات، فأصبحت هذه المعاملات لا تقتصر على الجانب المحلي فقط و إنما امتدت لتشغل العمليات الدولية، وعليه ظهرت هيئات محاسبية دولية، وعقدت المؤتمرات في مختلف البلدان لغرض إيجاد توافق دولي حول توحيد محاسبي ليتجسد بوضع معايير محاسبية دولية سنة 1973م، تهدف لاستعمال لغة محاسبية موحدة، تسهل قراءة ومقارنة القوائم المالية.

ومن بين هذه القوائم التي كانت أكثر انتشارا في مختلف الدول نجد قائمة المركز المالي(الميزانية) وقائمة الدخل(جدول حساب النتيجة )، وعلى الرغم من الأهمية التي تقدمها كل من هاتين القائمتين للأطراف المستفيدة إلا أنها تبقى قاصرة في بعض الحالات عن مد العديد من المستخدمين بحاجتهم المتزايدة من المعلومات المالية نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة المحاسبية وكونها تعد وفق أساس الاستحقاق المحاسبي وبسبب حاجة العديد من المستخدمين للمعلومات التي تعد وفق الأساس النقدي، فقد توجهت البحوث والدراسات المحاسبية في مطلع الثمانينات والتي أشرفت عليها منظمات مهنية محاسبية بظهور قائمة أساسها نقدي يطلق عليها اسم"قائمة التدفقات النقدية" ونظرا لأهميتها فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع في 1992م

ومع الظروف الاقتصادية الراهنة، خاصة مع توجه الجزائر إلى اقتصاديات السوق الحر، وذلك باندماجها في الاقتصاد العالمي كتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وأن تكون عنصرا مشاركا في قلب التحولات العالمية، أضحى من الضروري القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، ومن بينها إصلاح النظام المحاسبي لكي يتماشى واحتياجات المؤسسات الجزائرية في ظل الظروف الدولية، وذلك بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني وتطبيق نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية والذي أدرج قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية التي يجب على المؤسسات الجزائرية القيام بإعدادها.

## 2-إشكالية الدراسة:

ما مدى التوافق في إعداد قائمة التدفقات النقدية بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي IAS7

و تدعيما للإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل الفوارق الجوهرية بين المعيار المحاسبي IAS7والنظام المحاسبي المالي في إعداد جدول التدفقات النقدية؟
- ما الذي يميز قائمة التدفقات النقدية بالمقارنة مع باقي القوائم المالية؟
- ما هي المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز؟

## 3-فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى**:لايوجد فوارق جوهرية في إعداد قائمة التدفقات النقدية بين IAS7 و نظام المحاسبي المالي؛

**الفرضية الثانية**: يميز قائمة التدفقات النقدية بالمقارنة مع القوائم الأخرى في المعلومات التي تقدمها حول التدفقات النقدية المرتبطة بالتشغيل التمويل و الاستثمار؛

**الفرضية الثالثة** : من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز يمكن التعرف على مختلف مصادر الحصول على التدفقات النقدية و أوجه استخدامها.

## 4-دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- تناسب طبيعة التخصص مع موضوع الدراسة؛
- الرغبة في إثراء المكتبة بمثل هذه المراجع التي تفتقر إليها، خاصة من الجانب التطبيقي؛
- الدور الذي تلعبه قائمة التدفقات النقدية في إعطاء الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية؛
- التركيز على قائمة التدفقات النقدية كونها لم يكن معمول بها في المخطط المحاسبي الوطني؛
- ضرورة فهم النظام المحاسبي المالي؛
- محاولة الربط بين الجانب النظري للموضوع و إسقاط ذلك على المؤسسة محل الدراسة.

## 5-أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول عرض أحدث قائمة من القوائم المالية حيث جاءت هذه القائمة نتيجة لقصر قائمة الدخل و قائمة المركز المالي في تقديم كل احتياجات مستخدميها من معلومات عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة فجاءت هذه القائمة لتكمل القائمتين السابقتين و التي يستفيد منها عدد واسع من مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

## 6-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- دراسة النظام المحاسبي المالي بشكل عام و قائمة التدفقات النقدية بشكل خاص؛
- مقارنة إعداد قائمة التدفقات النقدية للنظام و ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي السابع؛
- رؤية واقع المؤسسة محل الدراسة بعد إعدادها لقائمة التدفقات النقدية.

## 7-منهج الدراسة:

حتى نتوصل إلى تحليل و معرفة الإشكالية المتمثلة في كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعيار المحاسبي الدولي السابع، ومدى مطابقتها للنظام المحاسبي المالي باعتمادنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة حالة شركة "**سونلغاز فرع المدية**".

## 8-حدود الدراسة:

لقد قمنا بحصر دراستنا على قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية الأخرى ، و كانت هذه الدراسة حول إعداد القائمة وفقا المعيار المحاسبي الدولي السابع و النظام المالي المحاسبي ، أما الجانب التطبيقي يشمل قائمة التدفقات النقدية لسنة 2013 لمؤسسة سونلغاز المدية.

## 9-الدراسات السابقة:

لقد تحصلنا في مجال هذا الموضوع على مذكرات ماجستير لكنها في السنوات الحديثة و هذا نظرا لحداثة الموضوع و هذه المذكرات متمثلة في:

سالمي محمد الدينوري، جاءت تحت عنوان " **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية"**، مذكرة ماجستير ، علوم التسيير، جامعة باتنة ، 2009/2008، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت ضرورية لتطبيقها في الجزائر ، وتوضيح أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقته مع المعايير المحاسبية ، واختارت كمحور للدراسة المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية حيث انتهت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما هي مكملة لهما، و أن الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة معلومات الأرباح ،كما يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.

حزاج رزيقة ،جاءت تحت عنوان،"**إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي و مدى مطابقته للمعايير المحاسبية الدولية** "، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة البليدة، 2012/2011، حيث هدفت هده الدراسةإلى تحديد المقصود بقائمة التدفقات النقدية وتبين طرق إعدادها وكذلك تحديد الهدف من إعداد هذه القائمة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تحوم حول قائمة التدفقات النقدية المعرفة وفق المعايير المحاسبية الدولية مقبولة قبولا عاما، يتسم بالشفافية و الصدق و الموضوعية و يمكن مقارنتها مع مختلف القوائم الأخرى ، كما توصلت إلى أن ا لنظام المحاسبي جاء بعدة مبادئ جديدة و من أهمها مبدأ القيمة العادلة دون تخليه عن مبدأ التكلفة التاريخية و منه فهو مطابق لما جاءت مع معايير المحاسبة الدولية. ، وان الجزائر قامت بتكييف نظامها مع النظام المحاسبي المالي الجديد من أجل تصنيف معايير المحاسبة الدولية.

سوزان عطا درغام ،جاءت تحت عنوان"**العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07**" ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2008،حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية و النشاطات الاستثمارية و النشاطات التمويلية و بين العوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار الحلاسبي الدولي السابع ، تحليل و اختبار طبيعة العلاقة بين التدفقات النقدية من النشاطات مجتمعة و عوائد الأسهم للمصارف الوطنية العاملة في فلسطين طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع ، وقد خلصت هذه

الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية منأهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمنشئات ، كما أن التوجهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة و ذلك لاعتمادها على الأساس النقدي، كما تعتبر القوائم المالية ، الميزانية العمومية و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية قوائم مالية مكملة لبعضها البعض فلا يمكن الاعتماد على قائمة وترك الأخرى لأن كلا منها تعطي معلومات محددة.

بن خليفة حمزة، جاءت تحت عنوان" **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم المالية محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2012هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إضفاء مكونات علمية من الجانب النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ، محاولة الوصول إلى الإضافة التي تعطيها قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و الربحية بالنسبة للمؤسسات ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد التزاماته و سداد التوزيعات و الفوائد ، وأن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة و ربحية المؤسسة بالإضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلا.

### 10- ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة:

رغم أن الدراسات السابقة المطلع عليها تعتبر دراسات ذات أهمية إلاأنا نرغب في تناول هذه الدراسة من جانب أخر مكمل لهذه الدراسة والمتمثل في أعداد جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ومدى مطابقتها للمعيار المحاسبي الدولي السابع، وإظهارأهميتها في منح معلومات للمستخدمين حول التدفقات النقدية داخل المؤسسة، وذلك من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية و استخراج النسب و المؤشرات المالية، ومدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للمعيار المحاسبي السابع في إعداد قائمة التدفقات النقدية وهذا من خلال دراستنا الميدانية.

## 11-خطة وهيكل الدراسة:

ضمنت الدراسة مقدمة عامة وثلاث فصول، وتعقبهم خاتمة قدمت تلخيصا عاما لمحتوى الدراسة واختبار للفرضيات وللنتائج التي تم التوصل إليها، وفي الأخير تم تقديم بعض الاقتراحات التي رأيناها ضرورية بناءا على النتائج التي توصلنا إليها وذلك وفق مايلي:

**الفصل الأول**: و المتعلق ب **"قائمة التدفقات النقدية"** ، حيث قمنا بدراسة تفصيلية للقائمة من حيث الإطار المفاهيمي لها و أسس تبويبها و طرق إعدادها إضافة إلى المشاكل المتعلقة بها و أهم المؤشرات التي يمكن الحصول عليها عند القيام بتحليلها.

**الفصل الثاني**: و المتعلق ب **"قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي"** ، تناولنا كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث قمنا بتعريف هذا النظام ، ومن ثم قمنا بعرض مستجدات النظام وتحديات تطبيقه، وأخيرا قمنا بعرض قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبيscf.

**الفصل الثالث:"خصص لدراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز المدية"** ، حيث تطرقنا من خلاله أولا إلى تعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم التطرق إلى كيفية إعداد المؤسسة لقائمة التدفقات النقدية و الوقوف أمام أهم المؤشرات المستخلصة منها.

# الفصل الأول

## تمهيد:

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الرابعة بعد كل من ، قائمة الدخل التي تهدف إلى إبراز النتيجة التي حققتها المؤسسة خلال فترة مالية ما، وقائمة الحركة في رؤوس الأموال حيث تقدم معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية، ثم الميزانية أي قائمة المركز المالي والتي تهدف إلى توضيح حقيقة المركز المالي للمؤسسة، ولكن هذه القوائم الثلاث لم تكن تكفي للوفاء بكل احتياجات متخذي القرارات، ولذلك ظهرت "قائمة التدفقات النقدية" وقبل أن تصل هذه القائمة إلى شكلها المعاصر مرت بعدة تطورات هامة، فقد كانت تسمى القائمة في البداية "بقائمة تدفق الأموال"، ومن ثم أصبحت "قائمة مصادر و استخدام الأموال"، ثم أصبح يطلق عليها اسم"قائمة التغيرات في المركز المالي" وأخيرا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية البيان رقم ( 95) في نهاية 1987 وألزم المؤسسات بإعداد "قائمة التدفقات النقدية".وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول**: عموميات حول قائمة التدفقات النقدية؛

**المبحث الثاني**: عرض وتحليل قائمة التدفقات النقدية؛

**المبحث الثالث**: المشكلات المحاسبية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية.

**المبحث الأول:عموميات حول التدفقات النقدية.**

ظهرت قائمة التدفقات النقدية لتلبية احتياجات متخذي القرارات، و معرفة الأوضاع المالية للمؤسسة و نظرا لأهميتها سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية؛
- مفهوم وأهداف قائمة التدفقات النقدية؛
- تصنيف قائمة التدفقات النقدية.

**المطلب الأول: الإطار المفاهيمي قائمة التدفقات النقدية.**

**أولا: لمحة تاريخية عن التدفقات النقدية.**

إن تطور قائمة التدفقات النقدية يعطي مثالا جيدا عن كيفية تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، حيث هذه القائمة تعتبر حديثة العهد نسبيا، و شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطورا ملحوظا سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أم من حيث صور أو نماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجامع المهنية[1].

إن المؤسسات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية هي أول من بادر بعرضها بصفة طوعية في نهاية الخمسينات، وذلك في صورة جدول تحليلي بسيط تحت مسمى قائمة "**من أين جاءت الأموال وإلى أين ذهبت؟**"، كما كانت تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين المركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية[2]. لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين ( AICPA) أصدر سنة 1961م دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح " **قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية**" ، كما أوصى جميع المؤسسات المساهمة بإصدارها ونشرها مثل بقية القوائم المالية الأخرى[3] .

وفي سنة 1963م، صدر رأي مجلس المبادئ المحاسبية (APB) رقم ( 3) الخاص بتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال، حيث أوصى المجلس في ذلك الوقت بتغيير اسم القائمة ليصبح " **قائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها**"، وأن تعرض هذه القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية المنشورة، ولم يكن عرض هذه المعلومات إجباريا، ومسألة تدقيقها من قبل محاسب قانوني كان أمرا اختياريا، وقد أخذ مجتمع الأعمال والأسواق المالية ومجلس الأوراق المالية (SEC) برأي مجلس المبادئ المحاسبية رقم (3)، الأمر الذي ازداد معه عدد المؤسسات التي أخذت تطبق قوائم الأموال وبشكل كبير، مما دفع مجلس المبادئ المحاسبية في سنة 1971م، إلى إصدار الرأي المحاسبي رقم (19) الذي أوصى بما يلي[4]:

- تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي "؛

---

[1] محمد مطر ، "**المحاسبة المالية**" ، الطبعة الرابعة ، الجزء الثاني ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2007،ص333 .

[2] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ، علوم التسيير، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009/2008ص73.

[3] نعيم حسني دهمش ، "**قائمة التدفقات النقدية**" ، عمان ، الأردن ،معهد الدراسات العلمية، 1996ص3 .

[4] محمد مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص334،335.

- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم الأساسية للفترة المحاسبية؛

- أن تصبح مشمولة برأي مدقق الحسابات عن القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للمؤسسة؛

- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للمؤسسة الخيار في إعدادها وعرضها ، إما وفقا لمدخل رأس المال العامل، أو وفقا لمدخل التدفق النقدي.

وفي سنة 1978م صدر عن المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية ( FASB) البيان رقم (95) الذي ألزم المؤسسات المساهمة الأمريكية بإصدار **"قائمة التدفق النقدي"** بدلا من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وقد أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي ، وتدفق نقدي من النشاط الاستثماري ، وتدفق نقدي من النشاط التمويلي، وفقا للمعيار رقم (7) المعدل الصادر سنة 1993 عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة IASC والذي حل محل المعيار السابق الصادر سنة 1978م، تعرض القائمة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات المساهمة، وقد أوصى المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية والنقدية المكافأة أو مصنفة حسب الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وهي: الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، ثم الأنشطة التمويلية كما ترك للمؤسسة أن تختار في إعدادها إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.

## ثانيا: مفهوم التدفقات النقدية.

**تعريف 1:** هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية[1] .

**تعريف 2:** قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة و استخدامات التدفقات النقدية الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، هذه القائمة تظهر الحالة المالية في الأجل القصير و تقدم ملخص التدفقات النقدية التشغيل و الاستثمار و التمويل بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية و النقدية المعادلة خلال الفترة[2].

**النقدية:** ويقصد بها النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب.

**النقدية المعادلة :** وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها[3].

---

[1] حزاج رزيقة ، "**إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي و مدى مطابقته للمعايير المحاسبية الدولية** "، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2012/2011 ص23.

[2] بن خليفة حمزة ،" **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم المالية محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012.ص10

[3] شعيب شنوف ، "**التحليل المالي الحديث ، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**" ، زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014، ص 166.

**ثالثا: أهداف قائمة التدفقات النقدية.**

- إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين و أصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقوضات و المدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة و الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على أساس نقدي[1].
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقييم قرارات الإدارة: بحيث أن هذه القائمة تقدم لنا معلومات عن الاستثمارات في المؤسسة وهو الشيء الذي يوفر معلومات دقيقة لكل من المستثمرين والدائنين قصد استعمالها في تقييم قرارات الإدارة؛
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون في الحصول على توزيعات الأرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون في الحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، وتقديم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على تنفيذ هذه الالتزامات؛
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة، حيث تعكس قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل النقدي؛
- كما تسلط قائمة التدفقات النقدية الضوء على العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي، إذ بعد التدفق النقدي التشغيلي للوحدة، المؤشر الأول لأدائها المالي، لأنه يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرأسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة زمنية محددة[2].

**رابعا: مصادر البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية .**

بصفة عامة تستمد البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من :

- السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة ؛
- قائمة الدخل عن الفترة المحاسبية محل القياس ، و كذلك قائمة المركز المالي المقارنة في تاريخ انتهاء تلك الفترة ؛
- بعض البيانات المختارة عن العمليات ذات التأثير على النقدية؛
- كما يتم الوصول إلى التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من خلال تعديل بنود القوائم المالية بالنسبة للآتي :
  - التغيرات في المخزون و حسابات مديني ودائني التشغيل ؛
  - البنود الغير النقدية الأخرى؛

[1] بن خليفة حمزة ، مرجع سابق ، ص 13.

[2] رحيم حسين ، **"قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر"** ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 13-14 ديسمبر 2011 ، ص26 ، 27 .

- البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار و التمويل[1] .

## المطلب الثاني : أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية و مستخدميها.

### أولا: أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية.

- يجب على المنشأة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي المعمول به كما ينبغي عرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية وذلك لما تحققه من:
  - توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن أنشطة التشغيل ، وأنشطة الاستثمار ، وأنشطة التمويل؛
  - تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية ( في صالح الوحدة ) في المستقبل؛
  - تقييم قدرة الوحدة على توليد تدفق نقدي حر موجب لمواجهة التزاماتها والتوسع في نشاطها؛
  - صحة العمليات الحسابية لكل من المقبوضات و المدفوعات؛
  - الفصل الواضح بين المسئوليات الوظيفية للمقبوضات والمدفوعات فيجب التأكد من فصل الموظف المختص للمقبوضات عن الموظف المختص للمدفوعات؛
  - المراجعة الفنية ومراجعة التوجيه المحاسبي لكل من المقبوضات والمدفوعات والتسويات المختلفة لها؛
  - إجراء المقارنات بين قائمة التدفق النقدي للفترة الحالية مع فترة سابقة مباشرة للتعرف على صافي التدفق النقدي بصورة مقارنة للوقوف على مدى تطور السيولة بالوحدة.
- استخدام المؤشرات المالية لتحليل قائمة التدفقات النقدية وإدراجها بتقارير متابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء[2] .

وهذا لمساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات ومن أهم مستخدميها ما يلي:

### ثانيا: مستخدمو قائمة التدفقات النقدية:

حدّد الإطار المفاهيم لإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة ( التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمنشأة) لاستخدامها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة[3]:

#### العنصر الأول: الموظفين.

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

#### العنصر الثاني: الموردون والتجار الدائنون.

يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقدير ما إذا كانت الشركة المتعامل معها قادر على سداد ديونه.

---

[1] د. أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الثاني ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 2000، ص 811.

[2] د. محمد شحات ، قائمة التدفقات النقدية ،مقال ، متاح على الموقع: www.aleqt.com/2013/06/03/article_760445.html 2016/03/24، 21:50.

[3] حزاج رزيقة ، مرجع سابق ، ص 57، 58.

**العنصر الثالث: العملاء.**

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار.

**العنصر الرابع: المقرضين.**

بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

**العنصر الخامس: الجمهور.**

الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزويد بالمعلومات المتعلقة بنمائها وتنوع نشاطها.

كما أنّ هناك فئات لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية كـإدارة منشآت، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون والمحامون.

## المطلب الثالث: تصنيف قائمة التدفقات النقدية .

### أولا: الأنشطة التشغيلية:

وتشمل التأثير النقدي على العمليات و الأحداث الأخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل. ومن بينها:

القبض النقدي من العملاء نتيجة بيع السلع و الخدمات ، و الفوائد و التوزيعات المقبوضة على القروض و الاستثمارات ومبيعات الأوراق المالية التجارية ( قصيرة الأجل ) .

أما التدفق النقدي الخارج يشمل السداد النقدي للأجور و الخدمات و المصروفات و الفوائد و الضرائب و شراء الأوراق المالية التجارية (قصيرة الأجل) وفي الواقع يتم تغيير قائمة الدخل على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

### ثانيا: أنشطة الاستثمار:

و تشمل حيازة و بيع الأصول طويلة الأجل ، و حيازة وبيع الأوراق المالية الأخرى بخلاف التجارية السابق ذكرها في الأنشطة التشغيلية . أو النقدية المساوية ومنح القروض و قبضها .

و تشمل التدفقات النقدية الداخلة على النقدية المقبوضة من بيع أصول طويلة الأجل و أوراق مالية ومن تحصيل القروض.

أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل سداد قيمة الأصول الثابتة المشترات و الأوراق المالية و النقدية الممنوحة للغير في شكل قروض.

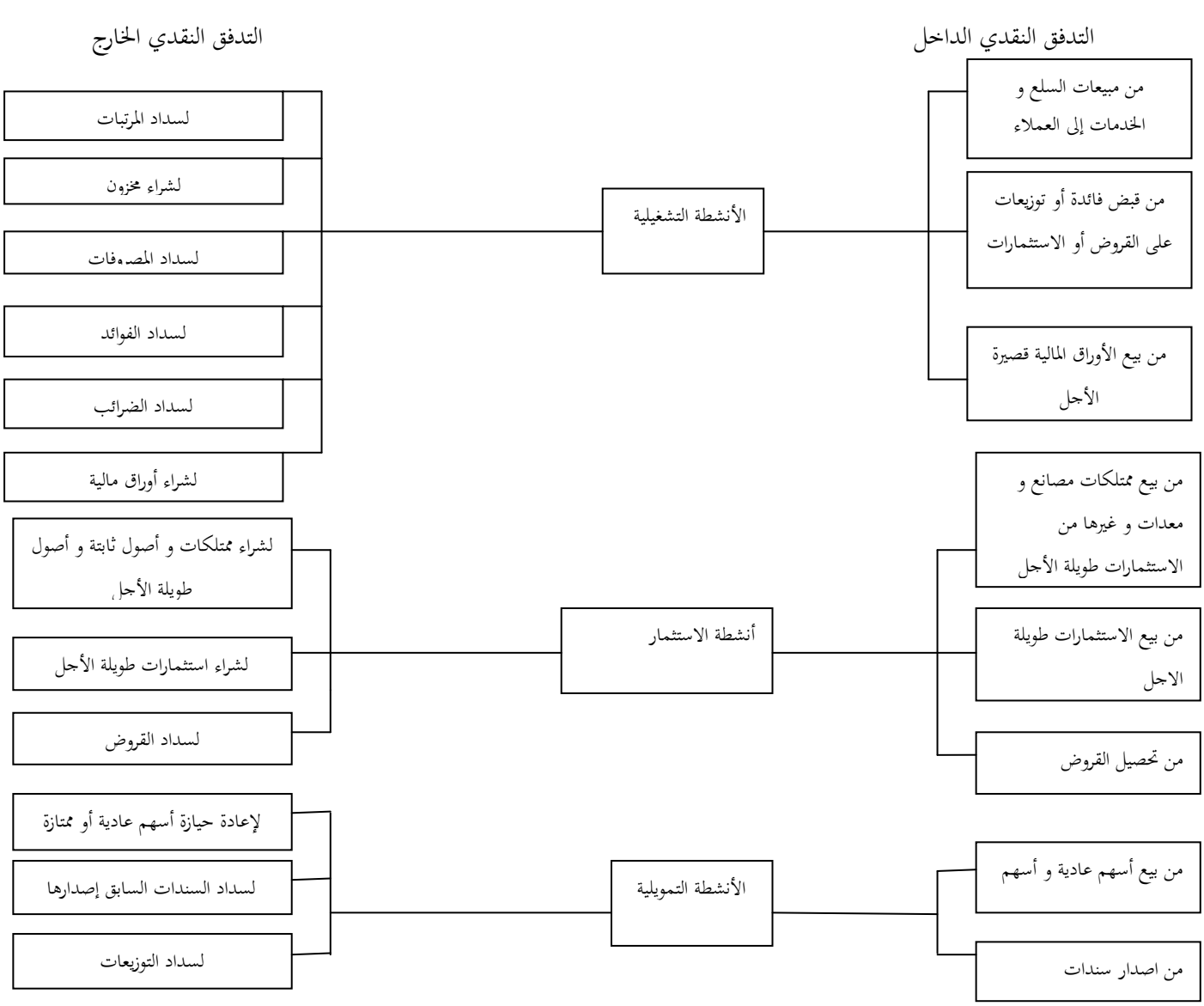
### ثالثا: الأنشطة التمويلية:

و تشمل الحصول على الموارد أو منح الموارد إلى الملاك و تزويدهم بعائد على استثماراتهم . وتشمل التدفقات النقدية الداخلة على المقدمات المحصلة من إصدار أسهم أو سندات.

أما التدفقات النقدية الخارجة فتشمل على سداد القروض و السداد للملاك شاملا التوزيعات [1].

والشكل التالي يبين الأنشطة الثلاثة لقائمة التدفقات النقدية:

**الشكل 1/1 تبويب التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة.**




**المصدر**: ثناء القباني ، مرجع سابق ، ص128.

[1] ثناء القباني ، " **تطبيقات محاسبية باستخدام الحاسب** " ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 126 ، 127.

## المبحث الثاني: عرض و تحليل قائمة التدفقات النقدية.

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) يوجد أسلوبان لإعداد جدول التدفقات النقدية وهما الأسلوب المباشر وغير المباشر، كما يعتبر هذا الجدول أداة لتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة من خلال تحليله، وبذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية؛
- تحليل قائمة التدفقات النقدية.

### المطلب الأول: عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية .

قبل الحديث عن طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية والخطوات الواجب إتباعها، لابد لنا من الإشارة إلى المعلومات اللازم توفرها لإعداد القائمة وهي:

- الميزانية العمومية المقارنة: القيام بعملية مقارنة لميزانيتين لفترتين متتاليتين بهدف تقدير التغيرات في جانبي الأصول والخصوم بين كل من أول الفترة و أخرها.
- قائمة الدخل الجاري: تحليل قائمة الدخل الحالية لتحديد مقدار الزيادة أو النقص في النقدية الناتجة من النشاطات التشغيلية خلال الفترة.
- بيانات إضافية: انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للحصول على معلومات مفصلة إضافية لمعرفة أين تم الحصول على النقدية و طرق استخدامها [1]. و عليه إن إعداد القائمة يتم وفق الخطوات التالية:

- تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة التي تحتويها القائمة؛
- تحديد صافي التدفق للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية (سلبا أو إيجابا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية)؛
- تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة، والمستخرج في البند السابق؛
- التأكد من أن صافي النقد المستخرج في البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة[2].

ويتم الوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب طريقتين وهما[3]:

---

[1] سوزان عطا درغام ، "العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07" ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2008ص49.

[2] متاح على الموقع ، http://ar wikipedia.org ، تاريخ الإطلاع 2016/02/01، 21:10.

[3] د. أحمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية ، الجزء الثاني ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 2000 ، ص، 816.

الطريقة المباشرة – الطريقة غير المباشرة.

## أولا: الطريقة المباشرة.

### 1 -مفهوم الطريقة المباشرة.

هذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية [1]، حيث يجري أولا تنزيل المشتريات النقدية و المصاريف التشغيلية النقدية من المبيعات النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل كخطوة أولى، و بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار و صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال العام ، ثم يضاف رصيد النقدية أول العام للوصول إلى رصيد النقدية خلال العام [2]، و يظهر القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة الأسلوب المباشر تقريبا على النحو التالي:

**الجدول 1/1: القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة المباشرة:**

| | |
|---|---|
| **أ- المبالغ المحصلة من المدينين** | |
| رصيد المدنين أول المدة | ×× |
| **يضاف:** | |
| رصيد أوراق القبض أول المدة | ×× |
| المبيعات خلال المدة | ×× |
| **يطرح:** | |
| مردودات المبيعات | ×× |
| مسموحات المبيعات | ×× |
| الخصم المسموح به | ×× |

[1] كمال الدين الطهراوى ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الإسكندرية ، 2006، ص 159.

[2] خويدمي سعاد ، إعداد و تحليل جدول التدفقات النقدية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر محاسبة و مراقبة و تدقيق ، جامعة البليدة ، 2012/2011، ص 13.

| | |
|---|---|
| الديون المعدومة | ×× |
| رصيد أوراق القبض آخر المدة | ×× |
| رصيد المدنين آخر المدة | ×× |
| **المبالغ المحصلة من العملاء** | ××× |
| **ب- المبالغ المدفوعة للدائنين:** | |
| رصيد الدائنين أول المدة | ×× |
| **يضاف:** | |
| رصيد أوراق الدفع أول المدة | ×× |
| تكلفة البضاعة المباعة خلال المدة | ×× |
| بضاعة آخر المدة | ×× |
| **يطرح** | |
| مردودات المشتريات | ×× |
| مسموحات المشتريات | ×× |
| الخصم المكتسب | ×× |
| بضاعة أول المدة | ×× |
| رصيد أوراق الدفع آخر المدة | ×× |
| رصيد الدائنين آخر المدة | ×× |
| **المبالغ المدفوعة للدائنين** | ××× |
| **ج- إيرادات الفوائد المحصلة** | |

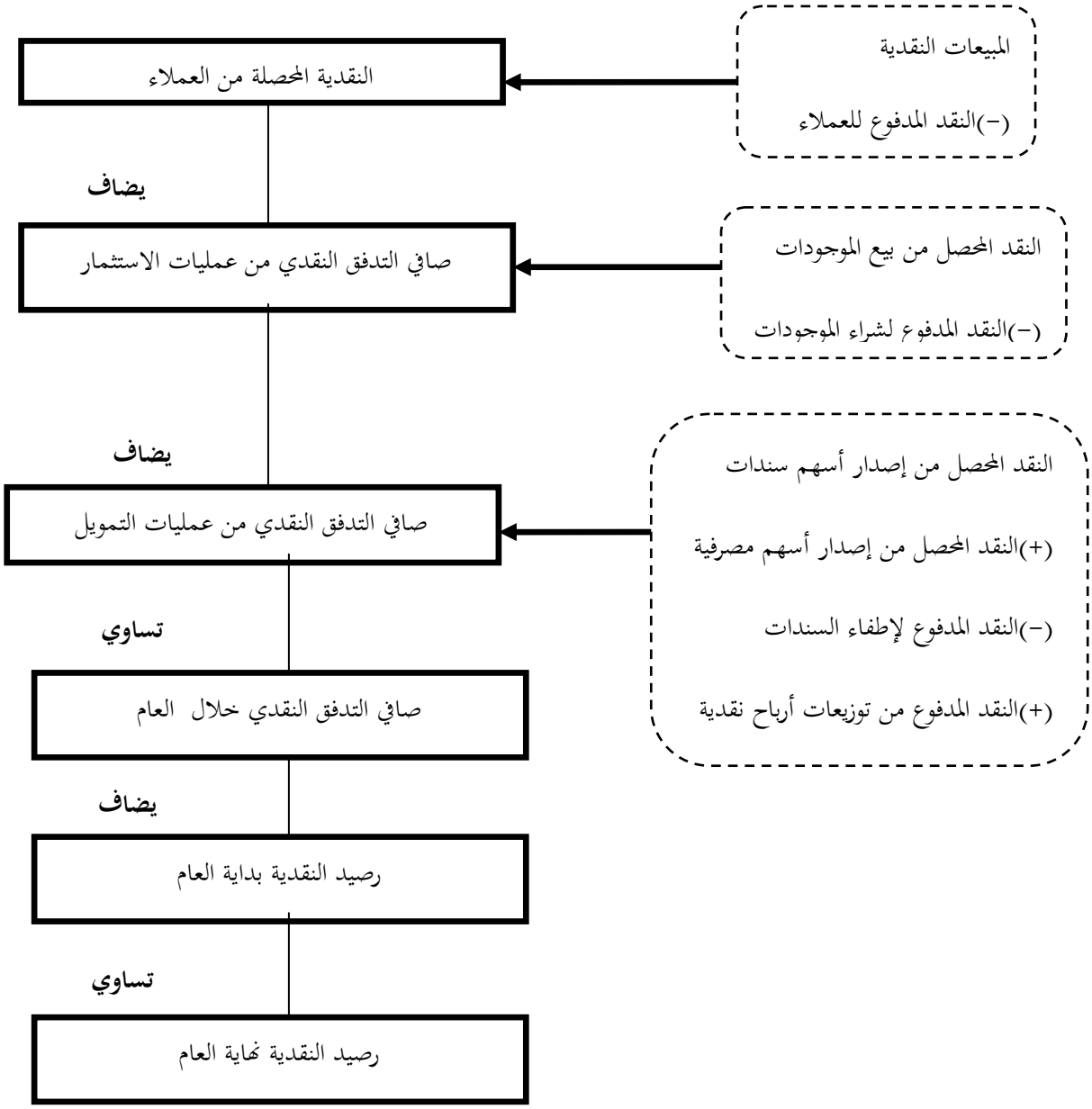
| | |
|---|---|
| إيرادات الفوائد خلال المدة | ×× |
| **يضاف:** | |
| إيرادات الفوائد المستحقة أول المدة | ×× |
| إيرادات الفوائد المقبوضة مقدما آخر المدة | ×× |
| **يطرح:** | |
| إيرادات الفوائد المقبوضة مقدما أول المدة | ×× |
| إيرادات الفوائد المستحقة آخر المدة | ×× |
| **إيرادات الفوائد المحصلة خلال المدة** | ××× |
| **د- مصروفات الفوائد المدفوعة** | |
| مصروفات الفوائد خلال المدة | ×× |
| **يضاف:** | |
| مصروفات الفوائد المستحقة أول المدة | ×× |
| مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما آخر المدة | ×× |
| **يطرح:** | |
| مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما أول المدة | ×× |
| مصروفات الفوائد المستحقة آخر المدة | ×× |
| **مصروفات الفوائد المدفوعة خلال المدة** | ××× |
| و- **مصروفات الضريبة المدفوعة:** | |
| مصروفات الضريبة خلال المدة | ×× |

| | |
|---|---|
| **يضاف:** | |
| مصروفات الضريبة المستحقة أول المدة | ×× |
| مصروفات الضريبة المدفوعة مقدما آخر المدة | ×× |
| **يطرح:** | |
| مصروفات الضريبة المدفوعة مقدما أول المدة | ×× |
| مصروفات الضريبة المستحقة آخر المدة | ×× |
| **مصروفات الضريبة المدفوعة خلال المدة** | ××× |
| **ك- مصروفات الرواتب والأجور المدفوعة** | |
| مصروفات الرواتب والأجور خلال المدة | ×× |
| **يضاف:** | |
| مصروفات الرواتب والأجور المستحقة أول المدة | ×× |
| مصروفات الرواتب والأجور المدفوعة مقدما آخر المدة | ×× |
| **يطرح:** | |
| مصروفات الرواتب والأجور المدفوعة مقدما أول المدة | ×× |
| مصروفات الرواتب والأجور المستحقة آخر المدة | ×× |
| **مصروفات الرواتب والأجور المدفوعة خلال المدة** | ××× |

**المصدر**: خالد جمال الجعارات، "**معايير التقارير المالية الدولية2007**" ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان، 2008، ص 134، 135، 136.

ويمكن تلخيص مكونات قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة في الشكل الموالي :

**الشكل رقم1/2: يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشر**




**المصدر**: منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل و آخرون ، **"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص148 .

## 2 -مميزات الطريقة المباشرة :

- الميزة الأساسية للطريقة المباشرة أنها توفر الصورة الكاملة للتدفقات النقدية المترتبة على النشاط التشغيلي . لا شك أن يتسق مع الهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية " توفير معلومات عن المقبوضات النقدية أو المدفوعات النقدية

الناجمة عن نشاطات التشغيل " و ذلك على عكس الطريقة الغير المباشرة ، أن ذلك يوفر أساس التنبؤ بالتدفقات التشغيلية ، فالربط بين مصادر النقدية و أوجه صرفها فيما يتعلق بأنشطة التشغيل يسهل عملية التنبؤ تلك[1] .

- تمكن المستخدم من الحصول على تقييم أفضل للعلاقة بين صافي الدخل أو الخسارة للمنشأة و تدفقاتها النقدية.
- توفير المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية و هذه الميزة لا تتوفر عند استخدام الطريقة الغير مباشرة.
- توفر معلومات أكثر إفادة و ملائمة من النموذج المعد حسب الطريقة الغير مباشرة و هذا ما يتمشى مع متطلبات الإفصاح المناسب .
- الطريقة المباشرة تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب و مؤشرات مالية أكثر وفرة عن النشاطات التشغيلية للمنشأة[2].

**ثانيا: الطريقة الغير مباشرة:**

حيث يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة للمعاملات ذات الطبيعة غير النقدية و أي مبالغ مؤجلة أو مستحقة الدفع أو المقبوضات النقدية من الأنشطة التشغيلية السابقة أو المستقبلية ، أي أنه يتم إضافة الأعباء التي خصمت من الإيرادات في قائمة الدخل و لم يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة إلى صافي الربح ، و استبعاد البنود الدائنة في قائمة الدخل و التي لم يترتب عليها تدفقات نقدية داخلة من صافي الربح ، و يكمن تلخيص هذه البنود فيما يلي[3]:

- التغيرات الحاصلة في بنود الأصول و الالتزامات المتداولة و التي لها ارتباط مباشر بالأنشطة التشغيلي ة ( كشراء أو بيع البضائع و مصاريف التشغيل ).
- البنود ذات الطبيعة الغير النقدية في قائمة الدخل، كالامتلاك الأصول الثابتة الملموسة الإطفاء على الأصول غير الملموسة
- المكاسب و الخسائر ذات العلاقة بالأنشطة التمويلية و الاستثمارية في المؤسسة كمكاسب و خسائر بيع الأصول

وهذا ما سنوضحه في الشكل(1/3) الموالي:

[1] د. أحمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص 826.
[2] سوزان عطا دراغام، مرجع سابق ، ص 78.
[3] خويدمي سعاد ، مرجع سابق ، ص 15، 16.

**و الشكل رقم3/1**: يعبر عن آلية تعديل صافي الدخل في هذه البنود.




**المصدر**: مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، الطبعة الرابعة ،2011 ، ص 199.

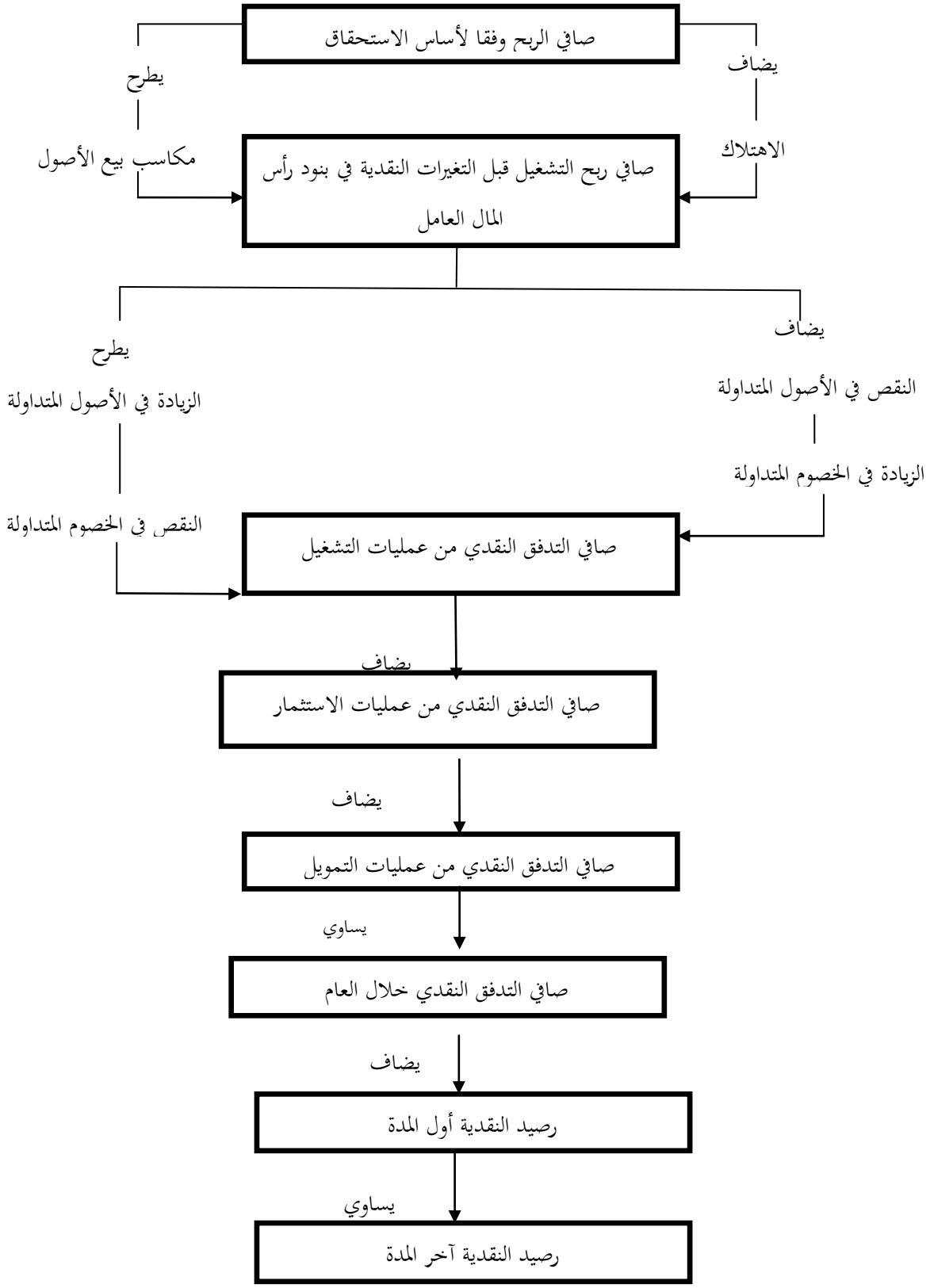
ويظهر القسم المتعلق بالتدفقات النقدية التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية بموجب الأسلوب غير المباشر على النحو التالي **الجدول 2/1** :

| | |
|---|---|
| **صافي الربح** | ××× |
| **تضاف:** | |
| المصاريف الغير النقدية (مثل الامتلاك) | ×× |
| النقد من العمليات | ×× |
| النقص في المدينين | ×× |
| النقص في البضاعة | ×× |
| النقص في المدفوعات مقدما | ×× |
| الزيادة في الدائنين | ×× |
| الزيادة في المصاريف المستحقة | ×× |
| **نطرح:** | ×× |
| الزيادة في المدينين | ×× |
| الزيادة في المدفوعات مقدما | ×× |
| النقص في الدائنين | ×× |

| | |
|---|---|
| النقص في المصاريف المستحقة | ×× |
| **تضاف:** | |
| ضريبة الدخل المدفوعة | ×× |
| **صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية** | ××× |

**المصدر**: مفلح محمد عقل ، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي" ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006، ص280.

**الشكل رقم1/4**: يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية بموجب طريقة غير مباشرة.




**المصدر**: منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل و آخرون ، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات" ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص149.

**ثالثا : المقارنة بين الطريقتين المباشرة وغير مباشرة**

تعرض الطريقة المباشرة معلومات أفضل عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة التجارية، فهي تساعد في الوصول إلى تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة للأنشطة التشغيلية للمنشأة، وكذلك مبالغ النقدية المتوقع توافرها في المستقبل لخدمة الدين وتمويل النمو المستمر للمنشأة ودفع حصص أرباح قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة بتوفر معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية أما غير المباشرة فلا تقرر ذلك.

ويفضل كثير من معدي القوائم المالية الطريقة الغير مباشرة في عرض التدفقات النقدية التشغيلية، لأنهم يرون أن تنفيذ الطريقة المباشرة يستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المتحصلات والمدفوعات النقدية[1].

ويرجع تفضيل بعض الباحثين لاستخدام الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للأسباب التالية:

- أنها توفر ربطا مفيدا بين كل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة الميزانية.
- أن مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.
- أنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.
- قد تفسر الطريقة المباشرة تفسيرا خاصا صافي التدفقات النقدية التشغيلية كمقياس للأداء بقياسه من خلال الدخل.

[1] حزاج رزيقة ، مرجع سابق ، ص34.

**جدول رقم 3/1: صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقتين : المباشرة والغير مباشرة .**

| صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة المباشرة | صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الطريقة غير المباشرة |
|---|---|
| المتحصلات النقدية من الإيرادات<br>– المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية.<br>– الدخل قبل الضرائب.<br>– ضرائب الدخل المدفوعة نقدا.<br>– صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. | صافي الدخل<br>– الزيادة في رصيد المدين.<br>– الزيادة في رصيد الدائنين.<br>– صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية |

**المصدر**: حزاج رزيقة ، مرجع سابق ، ص 35.

**المطلب الثاني: عرض التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار و التمويل.**

**أولا: عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.**

والتي تتحدد كما يوضح لنا الجدول رقم(1-4 ):

**الجدول4/1**: يبين لنا التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

| البيان | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | |
| المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية | (××××) | (××××) |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية | ×××× | ×××× |
| المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية | (××××) | (××××) |
| التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية | ×××× | ×××× |
| الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية | ×××× | ×××× |
| الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | ×××× | ×××× |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | |

**المصدر**: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، و الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 19 ، ص 54.

و يتم حساب العناصر المكونة لتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار على النحو الأتي[1]:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية معنوية وتحسب بالعلاقة الآتية :التغير في القيم الثابتة المادية والمعنوية للسنة الملية+القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية
- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية وتحسب حسب العلاقة الآتية:التغير في القيم الثابتة المالية +القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن القيم الثابتة المادية والمعنوية.
- التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية وتتمثل في سعر التنازل عن القيم الثابتة المالية.

**ثانيا: عرض التدفقات النقدية من أنشطة التمويل .**

و التي تتحدد كما يبين الجدول 5/1:

**الجدول1-5 يبين التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :**

| البيان | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** | | |
| التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم | ××××× | ××××× |
| الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها | (×××××) | (×××××) |
| التحصيلات المتأتية من القروض | ××××× | ××××× |
| تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | (×××××) | (×××××) |
| صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل | | |

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، مرجع سابق ، ص54.

و يتم حساب العناصر المكونة للتدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل على النحو التالي :

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب ( 110)رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال+التغير في حساب (103) العلاوات المرتبطة برأس المال الشركة.

الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها وتتمثل في حساب (12) نتيجة السنة المالية السابقة.

[1] معمر الطيب ابتسام ، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير ، علوم تجارية محاسبة و تدقيق ، البليدة ، 2012، ص 83.

.الغير في حساب (106)الاحتياطات.

التحصيلات المتأتية من القروض وتتمثل في التغير في حساب ( 16) الافتراضات والديون المماثلة +تسديدات القروض في السنة المالية .

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة وتتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية (التحصيلات المتأتية من القروض)-التغير في حساب (16) الاقراضات والديون المماثلة .[1]

**ثالثا: العلاقة بين قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية .**

إن العلاقة بين جميع القوائم المالية الأساسية مبينة على أساس الترابط مع بعضها البعض و هذا ما يعكس العلاقة التكامل بينهم ، فالقوائم المالية تتضمن معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية و العمليات المالية التي تخص الوحدة المحاسبية ، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المالية ، و هكذا من الضروري الربط بين المعلومات الواردة في القوائم الأخرى ، و فيما يلي بعض الحالات التكامل بين القوائم المالية:

- تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل التمويلي للمؤسسة وبتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقييم السيولة و المرونة المالية ، لكن قائمة المركز المالي لوحدها غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلى إذا استخدمت جنبا لجنب مع قائمة التدفقات النقدية .
- تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد أرباح و لكن هذه المعلومات الخاصة بالربحية تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء و تحديد القوة الايرادية للمؤسسة
- إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة و تؤثر في الفترات المقبلة ، لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل.[2]

وبتالي يمكن القول أن كل من قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية يشكلون نظام مغلق أين يتم فيه تسجيل كل الأحداث و العمليات التي تحدث خلال فترة حياة المؤسسة ، كما يمكننا إبراز علاقات أخرى بين القائم المالية الثلاث كما يلي[3]:

---

[1] نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف ، "**جدول تدفقات الخزينة**" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2010، ص7.

[2] رضوان حلوه حنان ،"**النموذج المحاسبي المعاصر**" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الأولى 2003، ص229.

[3] معمر الطيب ابتسام ، مرجع سابق ، ص66.

- تطابق أرصدة النقدية في أول و أخر الدورة بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة المركز المالي ، حيث أن قائمة المركز المالي تمثل نقطة بداية لقائمة التدفقات النقدية .
- إيرادات و مصاريف الدورة السابقة و التي تقبض أو تسدد خلال تلك الفترة حتما سوف يتم تسويقها في الدورة التي تليها و هذا ما يكون له الأثر على قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة الدخل تؤثر على قائمة التدفقات النقدية من خلال الإيرادات المقبوضة و المصاريف المدفوعة خلال السنة .
- الإيرادات و المصاريف التي لم تقبض أو تسدد خلال السنة سوف يتم تسويقها خلال السنة المالية و يتم تسجيلها ضمن الحقوق و الديون الجارية للميزانية الختامية .
- تطابق مبلغ النتيجة الظاهر في كل قائمة من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل .

## المطلب الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية

تأتي أهمية تحليل التدفقات النقدية من أهمية القائمة نفسها حيث يستطيع المحلل من خلال التحليل أن يحكم على الأداء المالي للمؤسسة كما يمكنه أيضا الحكم على مدى ملائمة التدفقات النقدية وكفايتها لاحتياجات المؤسسة، كما يوفر هذا التحليل معلومات مهمة من مصادر التدفق النقدي في المؤسسة وإمكانية التنبؤ باستمراريها أو فشلها، ويتم تحليل قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين إما من خلال التحليل العمودي للقائمة أو باستخدام النسب المستخلصة من القائمة.

### أولا: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية:

التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي يفصل بين التدفقات النقدية الخارجة في القائمة الواحدة، ويتم بموجب هذا التحليل دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة إلى مجموع التدفقات التي ينتمي إليها، ويمكننا لإنجاز هذا التحليل استخدام قائمة أو أكثر للمؤسسة الواحدة أو قوائم متعددة لمؤسسات مختلفة.

### ثانيا :نسب التدفقات النقدية:

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسات المختلفة، وتكتسب أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي وهي المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم التقليدية وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسات، ونسوق فيما يلي نسب التدفقات النقدية:

**1. نسبة النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الربح الصافي:**

و يتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية ، و تأخذ بعين الاعتبار الربح الصافي بعد الفوائد و الضرائب [1].

**2. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون:** يتم التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{تدفقات النشاط التشغيلي + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون ويتشابه مقام هذه النسبة مع مقام نسبة تغطية الأرباح المحققة إلى الفوائد، بينما تختلف النسبتان في بسط كل منهما، حيث تبدأ هذه النسبة بصافي تدفقات النشاط التشغيلي مضافا إليها الفوائد والضرائب المدفوعة بدلا من صافي الربح، وهو ما قد يجعل هذه النسبة تغطي مدلولات أفضل على قدرة المؤسسة في تغطية الديون وهذا يعود إلى تعبير التدفقات النقدية التشغيلية عن حقيقة النقد المتوفر في المؤسسة بينما لا يعبر صافي الربح عن ذلك بنفس المقدار إذا ما أخذنا بالاعتبار أن احتساب صافي الربح يكون على أساس الاستحقاق[2].

**3. صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية** وتظهر بالصيغة التالية:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{النفقات الرأسمالية}}$$

وتضم النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة الملموس منها وغير الملموس وأهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية وتسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام المؤسسة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية وشرائها أو تجديدها لأصولها

[1] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص 184.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص214 .

الإنتاجية حيث المؤشر العالي لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة، ولعل الحصول على أكثر من 1 في هذه النسبة معناه أن المؤسسة لديها الأموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها اتجاه استثماراتها الرأسمالية بل ولديها وفرة من عدد الأموال لتغطية ديونها والتزاماتها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر أو من صناعة لأخرى حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة[1].

### 4. نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية الناتجة من وظيفة الاستغلال والأنشطة التشغيلية و مدى استقرار هذه السياسة ، و ارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية[2].

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين}}$$

والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يعتبر مؤشرا ايجابيا كما يمكن أن يطمئن المستثمرين والمساهمين على السياسة المتبعة من قبل إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى ثبات واستقرار هذه السياسة خلال الأعوام المتتالية.

### 5. نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات :

و هي نفسها نسبة التدفق النقدي التشغيلي :

تربط هذه النسبة بين التدفقات التشغيلية من جهة و المبيعات المتحققة من جهة أخرى و تأخذ الصيغة التالية[3]:

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{المبيعات}}$$

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة ، و الحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية م زبائنها .

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص215 .
[2] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص 185، 186.
[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق ، ص218 .

**6. نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية ( نسبة تغذية النقدية )**

تتحد بالعلاقة التالية :

| |
|---|
| صافي التدفقات النقدية التشغيلية |
| إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل |

و تشمل التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية و الاستثمارية أهمها مايلي:

– الديون و القروض المستحقة الدفع ، الدفعات المستحقة لعقود الإيجار التمويلي ، المبالغ المدفوعة لشراء الأصول الثابتة ، و توزيعات الأرباح لحملة الأسهم .

وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية و التمويلية الضرورية ، و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات لانقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات[1] .

**7. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد الديون :**

و تتحدد بالعلاقة التالية :

| |
|---|
| التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية |
| فوائد الديون |

و توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون ، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيء و ينبأ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون[2].

**8. نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:** و تحدد بالعلاقة التالية[3]:

| |
|---|
| التحصيل النقدي الناتج من إيراد الفوائد و التوزيعات المقبوضة |
| التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية |

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو الأوراق المالية.

[1] شعيب شنوف ، مرجع سابق، ص 185.

[2] شعيب شنوف ، مرجع سابق ، ص 185.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 184.

**9. التدفق النقدي الحر:** وهو مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد النقدية التي يجب أن توفرها المؤسسة لاستمرار عمليات التشغيل عند مستواها المخطط ويجب أن تغطي هذه النقدية كلا من عمليات التشغيل ، والفوائد وضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح، وتأخذ الصيغة التالية:

**التدفق النقدي الحر**= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل- الأرباح الموزعة-المدفوعات لشراء الأصول

- إذا كان التدفق النقدي الحر موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها؛
- إذا كان التدفق النقدي الحر سالبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة عليها التصرف في استثماراتها عن طريق البيع أو الاقتراض أو الزيادة في رأس المال على المدى القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فانه على المؤسسة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل مناسبة لاستمرار نشاطها[1].

[1] متاح على الموقع، http://WWW. Acc4arab.com. تاريخ الاطلاع ، 2016/02/30 ، 20:25.

## المبحث الثالث : المشكلات المحاسبية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية بأي من الطرق المتاحة (المباشرة أو غير المباشرة) تصاحبه عدة صعوبات من بينها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي أو استثماري أو تمويلي، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة ما يلي:

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والتدفقات غير العادية؛
- تصنيف الفوائد وتوزيعات الأرباح وضرائب الدخل؛
- شراء وبيع الشركات التابعة و وحدات الأعمال الأخرى؛
- الأنشطة التمويلية والاستثمارية غير النقدية والإفصاحات الأخرى.

### المطلب الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية و التدفقات الغير عادية.

#### أولا: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.

يجب تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات بعملات أجنبية بالعملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للمنشأة وباستخدام سعر الصرف بين تلك العملة والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي .

يتعين ترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائدة بين العملات الأجنبية وعملة إعداد التقارير المالية، وذلك في تواريخ حدوث تلك التدفقات النقدية.

يجب التقرير عن التدفقات النقدية لعملات أجنبية بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي و العشرون " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". فيسمح باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المتوسط المرجّح لسعر الصرف خلال فترة معينة لإثبات العمليات بعملات أجنبية وكذلك لترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية. ورغم ذلك فإن المعيار المحاسبي الدولي الحادي و العشرون لا يجيز استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ قائمة المركز المالي لترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية .

لا تعتبر المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية من قبيل التدفقات النقدية. ورغم ذلك فإن أثر التغير في أسعار الصرف على النقدية وما يعادلها والتي يتم الاحتفاظ بها(أو تستحق ) بعملات أجنبية يجب إظهارها بقائمة التدفقات النقدية، وذلك بهدف تسوية أرقام النقدية وما يعادلها في بداية و نهاية المدة. ويجب التقرير عن ذلك في موضع منفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويشمل هذا المقدار على الفروق –إن وجدت – بافتراض أنه تم التقرير عن تلك التدفقات النقدية باستخدام سعر الصرف السائد في نهاية الفترة المالية[1].

[1] المعيار المحاسبي السابع ، متاح على الموقع ، www.Sqarra.wordpress.com ، تاريخ الاطلاع 2016/02/25، 20:30.

تنشأ العمليات الأجنبية حسب المعيار21 لقيام ا لمؤسسة بالعمليات التالية[1]:

- شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية؛
- الاقتراض أو الإقراض بالعملة الأجنبية؛
- دخول المؤسسة طرفا في أحد عقود الصرف الأجل الغير المنفذ بعد؛
- قيام المؤسسة بشراء أو بيع أصل أو سداد بعض الديون بالعملة الأجنبية.

وتتضمن النقدية وما في حكمها التي تظهر في قائمة التدفق النقدي ما يلي ( الجدول 6/1):

**الجدول6/1**:

| البيان | N | N+1 |
|---|---|---|
| نقدية في الخزينة وأرصدة البنوك | ×× | ×× |
| استثمارات قصيرة الأجل | ×× | ×× |
| نقدية وما في حكمها قبل التغيرات في أسعار الصرف | ×× | ×× |
| أثر التغيرات في أسعار الصرف | ×× | ×× |
| النقدية وما في حكمها المعدلة | ×× | ×× |

المصدر: سالمي محمد الدينوري ، مرجع سابق ، ص 50.

**ثانيا : التدفقات غير العادية**

قد تتحمل المؤسسة نفقات أو تحقق إيرادات خلال الفترة المالية غير ناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها العادي وهو ما يطلق عليه بالعناصر غير العادية مثل التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة من مؤسسات التأمين عن الكوارث التي أصابتها وغيرها...، وقد أوجب المعيار على المؤسسات تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية على أنها ناتجة عن أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل ويتم الإفصاح عنها بشكل

[1] عادل عاشور، **مدخل إلى المحاسبة الدولية** ، الطبعة الأولى ، مطبعة رويغي ، الاغواط ، 2008 ، ص 223.

منفصل كلما كان ذلك ملائما، وذلك ليتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعتها وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة[1].

**والجدول 7/1**: يوضح كيفية الإفصاح عن البنود غير العادية بقائمة التدفق النقدي

**قائمة التدفقات النقدية للفترة N/12/31 للمؤسسة (س)**

| البيـان | المبالغ |
|---|---|
| التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل | |
| مقبوضات نقدية من العملاء | 1000 |
| مدفوعات نقدية للموردين | (500) |
| مدفوعات الرواتب والأجور | (200) |
| مدفوعات الفوائد | (100) |
| التدفق النقدي قبل البنود غير العادية | 200 |
| مقبوضات من ت سويات أضرار الفيضانات (بنود غير عادية) | 50 |
| الضرائب على ا لدخل | (20) |
| **صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية** | 230 |

**المصدر**: احمد نور ، **"المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي"** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003، ص 790.

[1] احمد نور ، **"المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي"** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003، ص 789.

## المطلب الثاني: الفوائد و توزيع الأرباح و ضرائب الدخل

و يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية التي تمثل فوائد و توزيعات الأرباح و كذالك ضرائب الدخل ( ضرائب على أرباح الشركات )

**أولا: الفائدة المدفوعة:**

يقصد بالفوائد المدفوعة تلك التي تدفعها المؤسسة نتيجة لاقتراض أموال، يسمح المعيار المحاسبي الدولي رقم ( 7) ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة.

– يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة وكمعالجة بديلة، يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على موارد وقد أوجب المعيار الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في بيان التدفقات النقدية سواء اعترف بالفائدة كمصروف في بيان الدخل أو تم رسملتها حسب المعالجة البديلة المسموح بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (23) "تكاليف الاقتراض".

– وعليه نجد أنه لم يرد بالمعيار تصنيف محدد لمعالجة التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد وإنما أجاز تصنيفها بالطريقة التي تتفق مع ظروف المؤسسة[1].

**ثانيا: الفائدة المقبوضة والتوزيعات المقبوضة:**

يقصد بالفوائد المقبوضة تلك التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة تقديم قروض، أما توزيعات الأرباح (المقبوضة أو المدفوعة) فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، ويسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة

– يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة أو كمعالجة بديلة يمكن تصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات[2].

**ثالثا: توزيعات الأرباح المدفوعة .**

ويقصد بتوزيعات الأرباح المدفوعة تلك الأرباح الموزعة على المساهمين كل حسب مساهمته في المؤسسة، ويسمح المعيار ببديلين للتصنيف مع شريطة الثبات في المعالجة.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **"معايير الإبلاغ المالي الدولية"** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008، ص 101.
[2] نفس المرجع السابق ، 101.

– يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد، أو كمعالجة بديلة حيث يمكن تصنيفها كأحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم لمالية على تحديد مقدرة المؤسسة على دفع أرباح السهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية[1].

**رابعا: الضرائب على الدخل:**

يتطلب المعيار ضرورة الإفصاح عن التدفقات الناتجة عن ضرائب الدخل كمبالغ إجمالية بشكل منفصل بالقائمة، على أن تصنف باعتبارها نشاط تشغيلي إلا إذا كان من الممكن تحديد الجزء المدفوع المتعلق بنشاط تمويلي أو استثماري فيعتبر حسب هذا النوع من النشاط[2].

**المطلب الثالث: شراء وبيع المؤسسات التابعة ووحدات الأعمال الأخرى:**

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ( 27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" يقصد بالمؤسسة التابعة Asubsidiary على أنها عبارة عن مؤسسة تسيطر عليها مؤسسة أخرى، أما المؤسسات الزميلة An Associates فحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) "الاستثمارات في الشركات الزميلة" تعرف على أنها المؤسسة التي يكون للمستثمر تأثير هام على قراراتها المالية والتشغيلية، ولكنها ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك.

– يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم ( 7) الإفصاح عن المجموع الكلي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء أو بيع المؤسسات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، وذلك بشكل منفصل وكجزء من أنشطة الاستثمار، كما ألزم المعيار الإفصاحات التالية لكل عمليات الشراء والبيع للمؤسسات التابعة والوحدات الأخرى و هي:

أ– القيمة الإجمالية للشراء أو البيع؛

ب– الجزء المدفوع بالنقد أو ما يعادله من قيمة الشراء أو البيع؛

ج– مبلغ النقدية وما في حكمها في المؤسسات أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو بيعها؛

د– مبلغ الأصول والخصوم بخلاف النقدية وما في حكمها في المؤسسة التابعة أو مؤسسات الأعمال الأخرى التي تم شرائها أو بيعها، وملخصة حسب كل مجموعة رئيسية.

[1] . محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق ،ص 101.

[2] نفس المرجع السابق، 101.

ويساعد ما سبق في تمييز هذه التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الأخرى، ولا يتم خصم التدفقات النقدية الناتجة عن البيع من تلك الآثار الناجمة عن الشراء[1].

## المطلب الرابع : الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية و الافصاحات الأخرى:

ويشمل هذا العنصر كل من المعاملات غير النقدية و الإفصاحات الأخرى.

### أولا: الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية:

و هنا يجب ملاحظة أن هناك العديد من الأنشطة الهامة التي تقوم بها المؤسسة لا تنطوي على استخدام النقود أي انه لا ينتج عنها تدفقات نقدية .

و من أمثلة تلك الأنشطة غير النقدية و الجوهرية ما يلي[2]:

- شراء موجودات مقابل ديون أو قروض طويلة الأجل ، أو الحصول على موجودات باستخدام أسلوب التأجير التمويلي ؛
- شراء احد المشروعات عن طريق إصدار أسهم ؛
- تحويل بعض الديون إلى حقوق الملكية؛
- استبدال الأصول الثابتة.

إن هذه الأنشطة غير النقدية الجوهرية و التي تتعلق بالأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية (حيث أنها لا تؤثر على النقدية) فإنها لا تظهر في صلب قائمة التدفقات النقدية إلا أن هذه الأنشطة يتم التقرير عنها إما في جدول مستقل في أسفل قائمة التدفقات النقدية أو في إيضاح منفصل ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

إن التقرير عن الأنشطة غير النقدية في جدول مستقل في أسفل قائمة التدفقات النقدية يفي بتحقيق متطلبات مبدأ الإفصاح الكامل[3].

### ثانيا: الإفصاحات الأخرى:

نظرا للتنوع في ممارسات إدارة النقدية والترتيبات المصرفية في أنحاء العالم ولغرض الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ( 8) الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، تفصح المؤسسة عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها.

---

[1] طارق عبد العال حماد ، **"موسوعة معايير المحاسبة الدولية"** ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ص32 .

[2] متاح على الموقع ، http://smefinancial.wordpress.com ، تاريخ الإطلاع 2016/02/21، 17:52.

[3] مسعد محمد الشرقاوي ، **"مبادئ المحاسبة المالية"** ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،2006 ص 350، 351 .

- يتم الإفصاح عن أثر التغير في السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية وما في حكمها مثل: التغيير في تبويب السندات المالية والتي تعتبر جزءا من محفظة استثمارات المؤسسة، وذلك طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (8) الخاص بالسياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

- ينبغي على المؤسسة الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها كما ينبغي عرض التسوية للمبالغ المبينة في قائمة التدفق النقدي مع العناصر المقابلة لها والتي تظهر في الميزانية[1].

[1] احمد نور ، **"مرجع سابق** ،ص791.

## خلاصة :

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية، لما توفره من معلومات هامة لمستخدميها خاصة فيما يتعلق حول بقدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من تدفقات نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض،كما أن تصنيفها للأنشطة إلى تشغيلية، استثمارية، وتمويلية يسمح بمعرفة صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط على إحدى بصورة مستقلة، وهذا ما يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة إضافة إلى ذلك فان تحليل قائمة التدفقات النقدية تتيح لنا الحصول على مؤشرات هامة والتي تعتبر مكملة لمؤشرات قائمة الدخل.

ومع توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي، وانتهاج اقتصاد السوق ظهرت ضرورة توفير بيئة ملائمة تستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية وقادرة على جذب الاستثمار الأجنبي. وكخطوة أساسية في هذا الإطار يجب أن يكون هذا النظام المحاسبي في الجزائر متوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وعليه يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل النظام المحاسبي المالي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد قائمة التدفقات النقدية؟ وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

أوجبت التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي على الجزائر القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، وذلك بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني وتطبيق نظام محاسبي مالي جديد ( SCF)، الذي شرعت في تطبيقه ابتداءا من سنة 2010، حيث يقرب هذا النظام الممارسة المحاسبية الجزائرية من الممارسة الدولية ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية، التي من ضمنها قائمة التدفقات النقدية تعتبر قائمة جديدة لم يكن معمول بها في المخطط المحاسبي الوطني، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

**المبحث الأول:** النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)؛

**المبحث الثاني:** مستجدات النظام المحاسبي المالي وتحديات تطبيقه؛

**المبحث الثالث:** جدول التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

## المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)

تم اعتماد المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975م لتعويض المخطط الفرنسي العام PCG وأصبح ساري المفعول بداية من 01 أفريل 1976م، والذي تجاوب مع الاقتصاد المركزي لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، ونظرا لعدم استجابته للتغيرات الاقتصادية وعدم تماشيه مع المخططات الاقتصادية الجزائرية استبدل بالنظام المحاسبي المالي ( SCF) الذي يمثل خطوة هامة في عملية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المحاسبية في الجزائر، وهذا ما سوف نركز عليه في هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

- ماهية النظام المحاسبي المالي؛
- خصوصيات النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني.

### المطلب الأول: مفهوم النظام المالي المحاسبي و مبادئه.

#### أولا: مفهوم النظام المالي المحاسبي.

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م المادة 2 ، وطبقا لهذا القانون يعرف النظام على انه: "نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف (قوائم) تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

حسب المادة 4 من القانون المذكور أعلاه " تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية ( النظام المالي المحاسبي):"

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات .
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية أو غير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة .
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي[2] .

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف التالية، خلال سنتين ماليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة:[65] ص91.

[1] القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 15ذي القعدة1428هـ الموافق ل 25نوفمبر2007، المتضمن"النظام المحاسبي المالي"، الصادر حسب الجريدة الرسمية العدد 74 ، المادة 3.

[2] المرجع سابق ، المادة 4.

- **النشاط التجاري:**

رقم الأعمال: 10 ملايين دينار.

عدد المستخدمين: 09 أجزاء يعملون ضمن الوقت الكامل.

- **النشاط الإنتاجي والحرفي:**

رقم الأعمال: 6 ملايين دينار،

عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

- **نشاط الخدمات ونشاطات أخرى:**

رقم الأعمال: 3 ملايين دينار.

عدد المستخدمين: 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

يشمل رقم العمال مجموع النشاطات الرئيسية و/ أو الثانوية[1].

إن الأشخاص المعنويون الذين يخضعون للمحاسبة العمومية غير ملزمين بمسك محاسبة مالية ( النظام المالي المحاسبي)[2].

## ثانيا: مبادئ النظام المالي المحاسبي .

### 1 -المبادئ المتعلقة بالملاحظة

#### أ -مبدأ القيد المزدوج:

جاء في المادة 16 من القانون 11/07 أن اكتتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج ، أين يمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحد حلم مدين و الآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات و الأحداث الاقتصادية، و يجب أن يكون مبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن، كما يجب أن نحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة و مضمونها و تخصيصها ، و كذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها[3].

[1] القرار الوزاري المؤرخ في 23رجب1429هـ الموافق ل 26يوليو2008م ، يحدد سقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة ، الصادر حسب الجريدة الرسمية العدد19 ، 25 مارس 2009 ص، 91.

[2] القانون 11/07 ، مرجع سابق المادة 2.

[3] القانون رقم 11/07، مرجع سابق ص 4.

**ب –مبدأ الوحدة المحاسبية ( الاقتصادية) :**

نصت المادة 9 من المرسوم التنفيذي 156/08 على أن كل كيان يجب أن يعتبر كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على الفصل بين أصول الكيان و خصومه وبين أصول و خصوم و أعباء و نواتج الشركاء أو المساهمين في رأس المال ، إذ كل كيان مهما كانت طبيعته و نوعية نشاطه عند تأسيسه و بداية ممارسة نشاطه يكتسب شخصية معنوية ومادية مستقلة عن شخصية مالكيه[1].

**ت مبدأ الاستمرارية :**

أقرت المادة 7 من نفس المرسوم بمبدأ استمرارية النشاط ، حيث نصت على أن الكشوف المالية تعد على أساس استمرارية الاستغلال ، و بافتراض متابعة الكيان الاستمرار لنشاطاته في المستقبل إلا أنه إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات من المكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب ، فإذا لم يتم الكشوف على هذا الأساس يجب أن تكون الشكوك في استمرارية الاستغلال مبينة و مبررة ، مع ضرورة تحديد ا أساس المستند إليه في ضبط و إعداد الكشوف المالية في الملاحق ، ومن أهم النتائج على تبني هذا المبدأ[2]:

- تقييم الأصول بأنواعها على أساس التكلفة التاريخية ، فلأصول الثابتة تقيم بسعر التكلفة ناقص تكلفة الاستعمال لهذه الأصول ( الاهتلاكات ) و الأصول المتداولة تقيم بسعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل.
- الالتزامات المستحقة على المؤسسة تمثل ديون تستحق الدفع في المستقبل ، أي في التاريخ المحدد لسداد ، وهو ما يؤكد فكرة استمرارية الكيان في نشاطه .
- فكرة استمرارية الكيان في نشاطه يؤكد مفهوم قدرة الكيان على تحقيق الأرباح في المستقبل لذلك فإنه عند الرغبة في عناصر ذمة الكيان في نهاية السنة نكون أمام حلين ، إما أن يكون الكيان في وضعية عسر مالي خطير و في هذه الحالة يتم تقييم استثمارات المؤسسة و مخزوناتها بالقيمة المحتملة لتصفية أو أن يكون الكيان في حالة مالية جيدة و في حالة استمرارية في النشاط و في هذه الحالة تقييم نفس العناصر السابقة بقيمة منفعتها.

**ث مبدأ الدورة المحاسبية :**

عادة ما تكون الدورة المحاسبية مساوية للسنة الواحدة ، حيث تبدأ في 1/ 1 N و تنتهي في 12/31 N و في الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهر ،كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف و هنا يجب الإشارة إلى :

[1] مرسوم تنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، عدد 27 2008 ، ص11.

[2] رفيق يوسفي ، " النظام المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير محاسبة و تدقيق ، جامعة تبسة ، 2011/2010، ص 56.

- مدة الدورة المالية التي تغطيها الدورة المالية .
- السبب الذي أدى إلى استخدام مدة دورة مالية مختلفة[1] .

## 2 -المبادئ المتعلقة بالقياس :

تتمثل المبادئ المتعلقة بالقياس فيما يلي :

### أ -مبدأ ثبات وحدة النقود:

ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156 كل كيان باحترام مبدأ الوحدة النقدية و يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان ، كما يشكل وحدة قياس للمعلومات التي تحملها الكشوف المالية ، فلا يدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن تقويمها نقدا غير أنه يمكن ذكر المعلومات الغير قابلة للتحديد الكمي و التقويم النقدي و التي يمكن أن يكون لها أثر مالي في ملحق الكشوف المالية[2].

### ب -مبدأ التكلفة التاريخية

تقيد في المحاسبة عناصر الأصول و الخصوم و المنتوجات و الأعباء و تعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية ، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

غير أن الأصول و الخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

### ت -مبدأ الحيطة و الحذر:

أخذ النظام المالي المحاسبي المالي الجزائري بمبدأ الحيطة و الحذر في التسجيل المحاسبي بما ورد في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-165 ، "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة غلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه ، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة تلك الأصول و المنتوجات ، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء ، يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها[3].

---

[1] مسعودي أمينة ، " المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة المادية وفق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و النظام المحاسبي المالي " مذكرة ماستر محاسبة و تدقيق ، البليدة ، 2012/2011، ص15.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ، مرجع سابق، ص12.

[3] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ، مرجع سابق ، ص12.

**ث -مبدأ عدم المقاصة:**

جاء في المادة 15 من القانون 11/07 أنه " لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول و عنصر من الخصوم ، و لا بين عنصر من الأعباء و عنصر و المنتجات ، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية ، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتجات بالتتابع ، أو على أساس صافي ، أي أن الأحداث و المعاملات التي يقوم بها الكيان خلال السنة المالية تسجل كاملة دون اختصار ، فلا يجوز مثلا القيام بمقاصة بين الرسم على القيمة المضافة المسترجعة و المستحقة رغم أن هذه المقاصة لا تأثر على الوضعية المالية للكيان في نهاية الدورة المحاسبية ، فمبدأ عدم المقاصة هدفه إعطاء صورة صادقة عن نشاط الكيان و معاملاته مع الغير ، كما يهدف لمنع فقدان المعلومات المالية و خاصة تلك التي تعتبر مؤثرا على الإفلاس[1].

**3 – المبادئ المتعلقة بالاتصال :**

**أ -مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة ( الأهمية النسبية ) :**

كرست المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة أو مبدأ الأهمية النسبية ، " بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية ":

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ غير معتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الوقائع و الأهمية النسبية للأحداث المسجلة .
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية[2].

**ب -مبدأ الصدق ( الصورة الصادقة ):**

جاء في المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 أنه " يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها و نوعياتها و ضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة و تغيير الوضعية المالية للكيان ، ففي الحالة التي يتبين فيها ان تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان ، من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية[3].

[1] رفيق يوسفي ، مرجع سابق ، ص 59.
[2] القانون 07-11 ، مرجع سلبق ، ص04.
[3] مرسوم تنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، ص13.

**ت -مبدأ ثبات الطرق المحاسبية :**

أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في الدورة السابقة مع الدورة الحالية ، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية و قابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد و الطرق المتعلقة بتقييم العناصر و عرض المعلومات.

إن تغير الطرق المحاسبية ينجر على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير ، أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة ، وبهدف تقديمه معلومة موثوقة أكثر و تحسين القوائم المالية من جهة أخرى[1].

**ث -مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني :**

كرست المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 هذا المبدأ بقولها " تقيد العمليات في المحاسبة و تعرض في كشوف مالية طبقا لطبيعتها و لواقعها المالي و الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني ".

ولم يكن هذا المبدأ معمولا به من قبل في الجزائر ، حيث كانت الممارسات المحاسبية تضبط استنادا للإجراءات القانونية و النصوص التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها ، فعلى سبيل المثال كان التسجيل المحاسبي لعناصر ذمة الكيان يتم على أساس ملكية هذه العناصر الأمر الذي يتعارض مع الواقع في الحالة التي يحصل فيها الكيان على عناصر ذمته (الاستثمارات ) عن طريق القرض الايجاري ، فتظهر فقط أقساط الكراء في جدول حسابات النتائج بينما تظهر المعلومات الأخرى المتعلقة بهذا الاستثمار في الملحق ، و تبني هذا المبدأ يعالج الإشكال بتسجيل الاستثمارات التي تم حيازتها بواسطة القرض الايجاري ضمن عناصر الأصول في ميزانية الكيان ، و تسجل الديون المقابلة لها ضمن عناصر الخصوم[2].

## المطلب الثاني: خصوصيات النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني:

سنتطرق من خلال المطلب إلى توضيح أولا أهمية أهداف ومزايا النظام المحاسبي المالي ومن ثم خصوصياته مع المخطط المحاسبي الوطني:

[1] مسعودي أمينة ، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 08-156 ،مرجع سبق ذكره، ص12.

## أولا: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي:

### 1 -أهمية النظام المالي المحاسبي .

يتوقع أن تكون هناك آثارا إيجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي تتمثل في[1]:

- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة .
- توفير فرصة للمؤسسات لتحسين نوعية علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الايجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكّن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا أو دوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر و خارجها
- يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط بأقل جهد وتكلفة، خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية،وتتوفر على أنظمة معلومات محاسبية متطورة متوافقة مع هذه المعايير، ويمكن الاستفادة من تجاربها
- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافة للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البي ئة المحاسبية الدولية.
- يأتي النظام المحاسبي المالي الجديد لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

[1] متاح عل الموقع :http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=421397 تاريخ الاطلاع ، 2016/03/15.

## 2 -أهداف النظام المالي المحاسبي:

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي،ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.
- المساعدة على نمو المردودية للمؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- يسمح بمراقبة الحسابات و ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها
- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر بكل فاعلية في السوق.
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية،موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.
- السماح بالتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجباية بموضوعية ومصداقية.
- استفادة الشركات متعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبة للعديد من الدول.
- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة والتي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط.
- السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

[1] **سفيان نقماري ، رحمة بلهادف ،" واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي العوائق و الرهانات" ،الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية ias/ ifrs ، 14/13 جانفي 2013 ، ص 7 ، 8 .**

## ثانيا: مميزات النظام المالي المحاسبي :

يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات أساسية هي[1]:

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية ، ضمن المرجعية ias/ifrs، لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.
- يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة و واضحة لمبادئ و قواعد التسجيل و طرق القياس و إعداد القوائم المالية ، و هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الايرادية و اللاايرادية.
- يوفر النظام المالي المحاسبي معلومات مالية واضحة و متوافقة قابلة للمقارنة و اتخاذ القرارات، لأنه يحتوي على:

➢ ايطار تصوري (مفاهيمي) و الذي هو مستمد من اللإيطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية ias/ ifrs الذي يقدم مفاهيم متمثلة في : الاتفاقيات المحاسبية ، الخصائص النوعية للمعلومة المالية و المبادئ المحاسبية الأساسية.

➢ إعطاء نماذج للقوائم المالية: الميزانية، حساب الخزينة ، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة ، الملاحق.

➢ تقديم مدونة الحسابات و قواعد سيرها.

## ثالثا: خصوصيات النظام المحاسبي المالي مع المخطط المحاسبي الوطني:

ما يميز النظام الجديد عن الممارسة المحاسبية السابقة ما يلي[2]:

- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الظاهر أي الحقيقة القانونية؛
- طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم: القيمة العادلة؛
- مفاهيم جديدة للأعباء والنواتج أو الإيرادات: تغير طرق الامتلاك والمؤونات مثلا؛
- إضفاء الصبغة المالية على المحاسبة، وهذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام (شكل تقديم القوائم المالية)؛
- إدراجه للاستثمارات المالية ضمن التثبيتات، بينما كانت في السابق ضمن الحقوق؛
- التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

[1] زين عبد المالك ، القياس و الإفصاح عن القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة بومرداس، 2013/2012، ص8.

[2] عزه الأزهر ، **"عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية"** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2009/2008، ص 23.

## المبحث الثاني: مستجدات النظام المحاسبي المالي و تحديات تطبيقه

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، كما سنتطرق إلى أهم ما جاء به النظام وما هي أهم الصعوبات التي تواجه تطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

### المطلب الأول: المقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية:

سنحاول القيام بعملية المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، كما هو موضح في الجدول المالي:

**الجدول(2/1): مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**

| | معاير المحاسبة الدولية | النظام المحاسبي المالي |
|---|---|---|
| **الإطار المحاسبي** | تهدف إلى تنسيق، والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، وكيفية إعداد القوائم المالية، والخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاسبية. | خلق إطار محاسبي يتضمن القواعد والمبادئ ومجال ومكنيزمات تطبيق وسير الحسابات كما يتضمن كيفية إعداد القوائم المالية والمعلومات التي يمكن الإفصا ح عنها خلال هذه القوائم. |
| **القوائم المالية** | تتكون من الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات للخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جداول ملحقة لها علاقة بالعناصر السابقة. | تتكون من الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة، جدول تغيرات الموال الخاصة، جداول ملحقة. |
| **تقييم القوائم** | تم بالطرق التالية:<br>التكلفة التاريخية، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للخزينة، القيمة العادلة | يتم بالطرق التالية:<br>التكلفة التاريخية، في بعض الحالات: القيمة الحالية، القيمة المحققة، القيمة العادلة. |

| | | |
|---|---|---|
| **القيم الثابتة المادية** | حسب المعيار المحاسبي رقم 37 تقيم حسب تكلفة اقتناؤها أو تكلفة إنتاجها | تقيم حسب تكلفة إنتاجها أو تكلفة الحيازة. |
| **الإيرادات** | تعالج بـ:<br>1- أن تكون في فائدة المؤسسة.<br>2- أن يكون مبلغ الإيراد قابل للتقدير بشكل جيد. | لا تؤخذ بعين الاعتبار في الجانب المحاسبي إلا إذا تم تقديرها بطريقة<br>عقلانية، ويكون ذلك وفقا لاتفاق أو وجود عقد أو طلبيات. |
| **تقديم جدول تدفقات الخزينة** | يقدم مدخلات ومخرجات الخزينة أو السيولة أو ما يعادلها | يقدم بنفس الكيفية التي يعرض بها حسب المعايير المحاسبية الدولية. |
| **عقود الإيجار التمويلي** | تسجل في عناصر أصول الميزانية وفي عناصر الخصوم بالنسبة لالتزامات الإيجار المستقبلية ويسجل بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية. | تسجل في عناصر الميزانية ويعالج بنفس الكيفية مع المعايير المحاسبية الدولية. |
| **تكاليف البحث والتطوير** | تكاليف البحث والتطوير تسجل ضمن عناصر الأصول وهذا إذا كانت لها مردودية تجارية. | تحول تكاليف البحث إلى حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية أما تكاليف التطوير تبقى ضمن الأصول لمنافع الاقتصادية المستقبلية. |

**المصدر**: عزه الأزهر ، "عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية" ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2008/2009.

## المطلب الثاني: الجديد في النظام المالي المحاسبي.

### 1 -بالنسبة للمخطط المحاسبي و بنية الحسابات.

من خلال بنية الحسابات في النظام المحاسبي المالي الجديد يلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي العام (PCG) المعدل سنة 1983 ، بحيث تم اقتباس أغلب حساباته، لذلك سوف نقوم بعض الحسابات الخاصة بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي من جهة ، ثم عرض بنية النظام المحاسبي المالي الجزائري من جهة ثانية.-

### 2 -من حيث المرجعية الفكرية للنظام المحاسبي المالي.

كان تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم و الالتزام بتطبيق هذه المعايير و في هذا الإطار تفاعلت البيئة الجزائرية تفاعل إيجابيا و مضطردا مع البيئة الدولية في مجال المحاسبية و لتطوير هذا التفاعل و زيادته و تعميق مجالاته في جوانب أخرى مكملة، و بما أن المهنة المحاسبية هي مجال أخر يترادف مع المجال الاقتصادي فإن الأمر يتطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية و من خلال نصوص النظام المحاسبي الجديد نلاحظ أنه تم تبني المعايير المحاسبية الدولية التالية:

أ -**بالنسبة لعرض و تقديم القوائم المالية** : تم الأخذ بعين الاعتبار المعيار المحاسبي الدولي الأول في تقييم القائم المالية بالإضافة إلى المعيار المحاسبي 07 الذي يتناول جدول تدفقات الخزينة.

ب -**بالنسبة لمحاسبة المحزونات:** تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الثاني الذي يتناول المخزونات

ت -**بالنسبة لضرائب الدخل المؤجلة:** تم التطرق في النظام المالي المحاسبي الجديد إلى الضرائب المؤجلة و هذا يعني أن الجزائر تبنت المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر ، الذي يتناول ضرائب الدخل المؤجلة .

ث -**بالنسبة لعقود الإيجار التمويلية:** تم تبني المعيار المحاسبي السابع عشر الذي يعالج محاسبة عقود الإيجار – تمويل

### 3 -من حيث المبادئ المحاسبية .

من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني مبدأ جديد يتمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني : هذا المبدأ له تأثير على المعالج المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلي[1].

### 4 -من حيث المعالجة المحاسبية الجديدة .

أ -**المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار– تمويلي:** تم اعتماد و تبني معالجة محاسبية جديدة لعقود الإيجار – تمويل بحيث أصبحت تعالج من خلال الميزانية بعد ما كان يتم تسجيلها من خلال جدول حسابات النتائج و عليه فإنه يجب على المستأجر تسجيل الأصل المؤجر في الميزانية بالقيمة العادلة للأصل أو سعر الشراء ، وعن طريق رسملة القيمة الحالية لأقساط ألالإيجار

[1] شعيب شنوف ، **"الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات و التحديات"** ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب ، تطبيقات وآفاق ، الوادي ، 17-18 جانفي 2010، ص1.

المستقبلية ،كما أن المؤجر و قد نقل أغلب منافع و مخاطر الملكية لمستأجر فيجب استبعاد الأصل المعني من الميزانية و تعوضه بحساب الحقوق المالية " حساب 247في النظام المحاسبي المالي "[1].

**ب -المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة** : تم اعتماد المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل حسب المعايير المحاسبية الدولية من خلال حسابات ( 692، 693، 134، 133)

- في حالة ضرائب الأصول المؤجلة يجعل حساب 133 مدين مقابل جعل حساب 692 دائنا .
- في حالة ضرائب الخصوم المؤجلة ، يجعل حساب 134 دائنا مقابل جعل حساب 693 مدينا.

**ت -المعالجة المحاسبية للتخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء/ البيع** : تتم بطريقة تختلف عما كانت عليه ، بحيث كانت تتم معالجة التخفيضات التجارية خارج فاتورة الشراء/ البيع و كأنها تخفيضات مالية أما من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد فتتم المعالجة من خلال الحسابات ( 619 ،609 ، 629، 709) :

- حساب 609 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالمشتريات ، البضائع و السلع .
- حساب 619 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية.
- حساب 629 بالنسبة للتخفيضات التجارية الخاصة بالخدمات الخارجية الأخرى.
- حساب 709 بالنسبة للتخفيضات التجارية المحصلة .

## 5 -عناصر القائم المالية الجديدة .

بالإضافةإلى الميزانية و جدول حسابات النتائج اللذان تم إحداث عليهما بعض التعديلات ، تم إضافة جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات رأس المال و الملاحق.

## 6 -الجديد في القياس و التقييم المحاسبي .

بالإضافةإلى مبدأ التكلفة التاريخية ( تكلفة الشراء ، الاقتناء ، و تكلفة الإنجاز ...) فإنه تم اعتماد في بعض الخالات تقديم بعض العناصر انطلاقا من :

- القيمة العادلة أو السوقية في ظل المنافسة العادية.
- القيمة الحقيقية.
- القيمة الحالية.

## 7 -المعالجة المحاسبية للديون من خلال النظام المحاسبي المالي.

من خلال النظام المحاسبي المالي نجد أن المعالجة المحاسبية للديون تتم من خلال عدة أصناف و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ – الصنف الأول من خلال :

- حساب 16 القروض و الديون المماثلة .
- حساب 17 ديون متعلقة بالمساهمات .

[1] شعيب شنوف ، **الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات و التحديات" ، مرجع سابق**، ص1.

ب -الصنف الرابع من خلال :

- حساب 40 الموردون و الحسابات المماثلة ، أغلب الحسابات الفرعية لهذا الحساب تمثل ديون باستثناء بعض الحسابات مثل الحسابات 444، 447، 445.

ت -الصنف الخامس من خلال حساب 51 و من خلال حساب 519 وبعض الحسابات الأخرى[1].

## المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل الإصلاحات التي تعرفها الجزائر:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية و قد لا تكون لها آثار ايجابية كبيرة و ذلك لعدة أسباب ، نذكر منها:

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام : فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة و الموارد البشرية غير مهيأة و غير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية. و في اعتقادنا ، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية و حيازة البائع و المشتري على المعلومات الكافية ، و هذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية[2].
- عدم وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة و الفعالية لتطوير العمل المحاسبي الدولي لتسهيل عملية تقييم الأسهم و السندات و مشتقاتها وفقا لطرق التقييم الحديثة ، مما يستوجب الاعتماد على النظام المحاسبي المالي للقيام بإصلاحات معمقة على النظام المالي الجزائري .
- عدم الإسراع في تطوير مضامين التعليم المحاسبي و توحيده في مختل أنماط مستويات التكوين و التعليم.
- عدم وجود نظام معلوماتي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني و يتميز بشفافية احصاء المعلومات و شموليتها[3].
- وضعية المؤسسات الجزائرية غير المسعرة في البورصة ، و التي لا تستفيد من المزايا التي يقدمها النظام المحاسبي المالي ، حيث أن هذه المؤسسات قد تتحمل فيه أعباء إضافية نتيجة لصعوبة تطبيقه في الوقت الحالي.
- ضوابط النظام المحاسبي الجزائري ، و خاصة الاعتبارات الجبائية التي ترتبط بسياسات وطنية بعيدة عن مجال التوافق.
- الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية ، مقابل الإخبار بتأثير التغير على النتيجة و كذا الوسائل و الجهود المبذولة لإنجاح التغيير.
- ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي[4].

---

[1] شعيب شنوف، **الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات و التحديات" ، مرجع سابق** ص 2.

[2] كمال رزيق ، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة و صعوبات التطبيق م نظر عينة من محافظي الحسابات ، الملتقى الدولي حول ، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعاير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة ، يومي 13-14 ديسمبر 2011، ص10.

[3] سعودي بالقاسم ، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، ص 8، 9.

[4] صالحي بوعلام ، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و وآفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية ، جامعة الجزائر 3 ، ص 116.

## المبحث الثالث: جدول التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).

يعتبر هذا الكشف جديد بالنسبة للنظام المحاسبي المالي ( SCF) حيث لم يكن موجود ضمن المخطط المحاسبي الوطني ( PCN) ، سنشرح من خلال هذا المبحث قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي حيث سنتطرق إلى النقاط التالية:

- مفهوم قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي ؛
- تصنيف التدفقات النقدية وفق النظام المالي الحاسبي ؛
- عرض جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي.

### المطلب الأول: مفهوم جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي.

رغم أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال نفس الفترة الزمنية، ولتلبية هذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة جديدة تعرف بجدول التدفقات النقدية.

❖ هي جدول يقدم مدا خيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها ( مصدرها)[1].

والموجودات المالية هي:

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق و الودائع عند الإطلاع ، بما في ذلك الكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب و غير ذلك من تسهيلات الصندوق .
- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات القصيرة الأجل ( التوظيفات المالية المالية ذات الأجل القصير و البالغة السيولة ) السهلة التحويل إلى سيولات و الخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها ).

و يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف :

- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن .
- العناصر سريعة وتيرة الدوران ، المبالغ المرتفعة و الاستحقاقات القصيرة[2].

❖ وعرفت بأنها " هي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية التي تتم خلال سنة مالية معينة في المؤسسة، و يمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين ، و تكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس

[1] القرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها الصادر حسب الجريدة الرسمية العدد19 ، 25 مارس 2009 ص 26.

[2] القرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، مرجع سابق ، ص 26.

الذي يتم إعدادها بناء عليه و هو الأساس النقدي كون قائمة الميزانية و حساب النتيجة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق[1].

- ❖ كما عرفت أيضا بأنها " هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة ، و التي يتم تصنيفها كتدفقات بناء من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية[2].

أهمة إعداد قائمة التدفقات النقدية

## المطلب الثاني : تصنيف جدول التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي.

تتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود المتعلقة بالنشطات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على النحو التالي:

### أولا : النشطات التشغيلية .

وهي النشاطات التي تقوم بها المنشأة لتوليد الإيرادات الرئيسية و التي لا تعتبر نشاطات استثمارية أو نشاطات تمويلية و تشمل النشاطات التشغيلية ما يلي[3]:

- النقدية المستلمة من العملاء .
- النقدية المدفوعة للموردين و الموظفين
- الفوائد المدفوعة .
- المصروفات المختلفة المدفوعة.
- ضريبة الدخل المدفوعة.
- المبالغ المحصلة من المدينين.
- الفوائد المقبوضة.
- التوزيعات المستردة من الموردين مردودات ، مشتريات .
- المبالغ المقبوضة أو المدفوعة عن التسويات القضائية.
- المبالغ التي تم ردها للمدينين و العملاء.

[1] زين عبد المالك ، القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي الجديد ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2013، ص 35.

[2] الجعارات خالد جمال ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 ، عمان ، إثراء للنشر و التوزيع ، 2008، ص 96.

[3] أسامة على خوجة ، إعداد و عرض القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي الجديد ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر ، علوم مالية ، جامعة المدية ، 2013، ص 95.

و تعتبر النشاطات التشغيلية من النشاطات الأكثر أهمية و ذلك لأن صافي التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية يعبر عن نتيجة الأعمال في قائمة الدخل وفقا للأساس النقدي بينما تتحدد نتيجة الأعمال في قائمة الدخل وفقا لأساس الاستحقاق ، لهذا ينبغي الوقوف على النشاطات التشغيلية في المنشاة.

**ثانيا: النشاطات الاستثمارية.**

و هي النشاطات المتعلقة بشراء الأصول غير المتداولة و التخلص منها ، إضافة إلى الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة ومن أهم النشاطات الاستثمارية[1]:

1 -شراء الأصول غير المتداولة و بيعها.

2 -شراء الاستثمارات المالية وبيعها.

3 -منح القروض للغير و تحصيلها.

**ثالثا: النشاطات التمويلية.**

وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد، وكذا مديونية المؤسسة فيما يخص الحصول على القروض طويلة الأجل من الدائنين وسدادها، ويعتبر هذا مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة[2].

## المطلب الثالث: عرض كشف تدفقات الخزينة وفق النظام المالي المحاسبي.

يحدد النظام المحاسبي المالي (SCF) طريقتين لتقديم كشف تدفقات الخزينة هما:

- الطريقة المباشرة
- الطريقة غير المباشرة

[1] الجعارات خالد جمال، مرجع سابق ، ص 131.

[2] الطاهر مخلوفي ، **"النظام المحاسبي الجديد"**، الطبعة الأولى ، مطبعة الرويغي ، الأغواط ، 2009، ص68.

**أولا: الطريقة المباشرة.**

يتم بموجبها تجاهل صافي الربح ، و يتم تحديد التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين و المصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء و من الأنشطة التشغيلية الأخرى غير المتكررة مثل عوائد الاستثمار و الفوائد الدائنة[1].

و يأخذ الشكل التالي:

الجدول (2/2): قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

الفترة من .....إلى.....

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية**<br>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن<br>المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين<br>الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة<br>الضرائب عن النتائج المدفوعة | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية** | | | |
| تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية( يجب توضيحها) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار**<br>المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية.<br>الإيرادات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية.<br>المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية.<br>الإيرادات عن عمليات بيع تثبيتات مالية .<br>الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية .<br>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج. | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)** | | | |

[1] شعب شنوف ، **التحليل المالي الحديث ، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** ، مرجع سابق ، ص177.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل**<br>الإيرادات في أعقاب إصدار أسهم.<br>الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها .<br>الإيرادات المتأتية من القروض.<br>تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة. | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)** | | | |
| تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات | | | |
| **تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)** | | | |
| أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية<br>أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية<br>تغير أموال الخزينة خلال الفترة | | | |
| **المقاربة مع النتيجة المحاسبية** | | | |

**المصدر**: عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد" ، الطبعة الأولى ، دار هومة، الجزائر، 2011 ص 47.

**ثانيا: الطريقة الغير مباشرة.**

يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق و ليس الأساس النقدي[1]،

مع الأخذ بالحسبان[2]:

1 -آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة ( إهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين...).

2 -التفاوتات أو التسويات ( ضرائب مؤجلة).

3 -التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل ( قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

ويأخذ الشكل التالي:

[1] شعب شنوف ، **التحليل المالي الحديث ، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، مرجع سابق، ص 178.

[2] القرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، مرجع سابق ، ص 26.

الجدول(3/2): قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة الغير مباشرة.

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية**<br>صافي نتيجة السنة المالية<br>تصحيحات من أجل:<br>- الاهتلاكات والأرصدة.<br>- تغير الضرائب المؤجلة.<br>- تغير المخزونات.<br>- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى.<br>- تغير الموردين و الديون الأخرى.<br>- قيمة البيع الصافية التي تزيد أو تنقص من الضرائب. | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة الناجمة عن الانشطة التشغيلية(أ)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار**<br>مسحوبات عن شراء تثبيتات<br>تحصيلات عن مبيعات تثبيتات<br>تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل**<br>الحصص المدفوعة للمساهمين | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)<br>إصدار قروض<br>تسديد قروض | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)**<br>**تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)** | | | |
| أموال الخزينة عند الافتتاح<br>أموال الخزينة عند الإقفال<br>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) | | | |
| تغير أموال الخزينة | | | |

**المصدر** : رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 48.

ومن خلال عرض محتوى الطريقتين نستنتج أن الفرق بين الطريقتين يكمن في طريقة تقديم التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية فقط.

ونشير إلى أن هذا الكشف لم يكن موجودا وفق المخطط المحاسبي الوطني وهو يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" في التعريفات ومحتوى الأنشطة، إضافة إلى طريقة العرض، وهذا ما تطرقنا إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

## ملاحظة:

حدد النظام المحاسبي المالي شكل جدول التدفقات النقدية كما هو موضح في الجريدة الرسمية على عكس المعيار المحاسبي الدولي السابع لم يحدد ذلك.

**خلاصة :**

من خلال ما تعرضنا إليه في الفصل السابق توصلنا إلى أهم جزئية في المحاسبة، وهي الإطار ألمفاهيمي الذي يبين ما يراد تسجيله وكيفية تقديم الأصول والخصوم، وتقديم كل المعلومات الخاصة بشرح الحسابات، أي أنه يقدم لنا الأرضية الأساسية التي يبني عليها النظام المالي المحاسبي حتى يكون بإمكان المحاسبة التعبير عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة بكل صدق وموضوعية مما يساعد مستعملي القوائم المالية على اخذ القرارات السليمة.

ورغم الايجابيات المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجال تحسين العمل المحاسبي ورد الاعتبار لمهنة المحاسبة إلا أن هناك عقبات تصعب من تحقيق هذا الهدف، وخاصة الوضعية الاقتصادية المتسمة بالكثير من الفوضى وعدم الشفافية، كما اتضح لنا أن النظام المحاسبي المالي يتوافق بدرجة عالية مع المعيار المحاسبي الدولي السابع "**قائمة التدفقات النقدية**" سواء من حيث الإطار ألمفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعدادها ، وعليه سنحاول معرفة واقع تطبيق هذه القائمة في الفصل الموالي من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز المدية.

# الفصل الثالث

**تمهيد:**

بعد التطرق في الجانب النظري من البحث إلى جدول التدفقات النقدية ، و دراسة مدى ملائمته مع جدول التدفقات النقدية وفق SCF ، و التي أوصلتنا إلى نتيجة مفادها أن هناك تطابق كبير بين المعيار IAS 7 ؛

سنحاول في هذا الفصل دراسة ماذا يمكن للجدول التدفقات النقدية المعد وفقا للمعيار IAS 7 أن يقدمه من معلومات تفيد متخذ القرار في المؤسسة ، و سنعالج الفصل من خلال المبحثين المواليين :

**المبحث الأول**: تقديم مؤسسة سونلغاز المدية .

**المبحث الثاني**: إعداد قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفق النظام المالي المحاسبي.

## المبحث الأول: تقديم مؤسسة سونلغاز.

خضعت مؤسسة سونلغاز لكثير من التطورات و التغيرات وفق ما تمليه الظروف و المتطلبات البيئية ، و في هذا المبحث سنقدم: لمحة تاريخية عن الشركة ، تعريفها ، عرض هيكلها التنظيمي وتحديد أهداف و أهمية الشركة كما يلي:

### المطلب الأول: مدخل حول تاريخ مؤسسة سونلغاز.

#### أولا: لمحة عن المؤسسة.

كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي الفترة التي بدأ فيها الاهتمام بالتصنيع الجديد للجزائر ، كان الهدف الاستراتيجي متمثلا في تحويل المستعمرة إلى قاعدة خلفية صناعية حقيقية لفرنسا .

وهكذا تم التفكير في إقامة صناعات مختلفة ، مع إنشاء الأفران العالية في بونة (عنابة) ، ذلك من أجل استغلال منجم الحديد بالونزة ، و الاسمنت مع مصنعي رايس حميدو حاليا بالجزائر، و زفيزف ، ومجالات أخرى مثل مصانع البلاط و الزجاج ومطاحن الزيتون... وغيرها.

و تبين أن الطاقة الكهربائية و الغازية أصبحت أكبر ضرورية ، وكان المرسوم 5 جوان 1947 هو الذي أنشأ المؤسسة العمومية الوطنية كهرباء و غاز الجزائر ، في ذلك الوقت كانت هناك 16 شركة تتقاسم التنازلات عن الكهرباء في الجزائر مجموعة لوبون و الشركة الجزائرية للإضاءة و القوة في الوسط و في الغرب و شركة بوربوني في الشرق وكذا مصانع ليفي في قسنطينة ، ثم تحويل هذه الشركات البالغ عددها 16، الحائزة على التنازلات ، إلى شركة كهرباء و غاز الجزائر بمرسوم مؤرخ في 16 أوت 1947.

#### ثانيا: نشأة مؤسسة سونلغاز.

لقد تم إنشاء سونلغاز وفقا للأمر رقم 59/69، المؤرخ في 28 جويلية 1969 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 63 بتاريخ 1 أوت 1969، المتضمن حل شركة كهرباء و غاز الجزائر وإنشاء الشركة الجديدة المتمثلة في الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز.

في 1969 كانت سونلغاز قد أصبحت مؤسسة ذات حجم كبير بلغ عدد موظفيها حوالي 6000 عون ، و أصبحت تمون حوالي 700000زبون، ومنذ تنصيبها ، اهتمت الشركة ، بالإضافة إلى تركيب و صيانة التجهيزات المنزلية التي تشتغل بالكهرباء أو الغاز ، بترقية استعمال الغاز الطبيعي و الكهرباء في القطاعات الصناعية و الصناعات التقليدية و الاستعمالات المنزلية.

بدأت عملية تحويل سونلغاز في جانفي 2004 مع إنشاء ثلاث شركات مهن قاعدية ، و هكذا فإن الوحدات المسؤولة عن إنتاج الكهرباء و نقلها و عن نقل الغاز قد شيدت كفروع تضمن إنجاز هذه النشاطات و يتعلق الأمر ب:

1. الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء .
2. الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل لكهرباء .
3. الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الغاز.

و في سنة 2005، تم إنشاء فرعين جديدين (لمهن المحيطة)، أي:

4. الشركة المدنية لطب العمل.
5. مركز البحث و تطوير الكهرباء و الغاز .

خلال السنة نفسها ، عرفت بعض الفروع المحيطة التي أنشأت في 1998 إعادة هيكلة .

أصبحت سونلغاز اليوم مجمعا صناعيا يتكون من 39 شركة ، منها ست شركات مساهمة مباشرة هي:

1. الشركة الوطنية للطاقة.
2. الشركة الوطنية للطاقة و الاتصالات
3. الطاقة الجديدة للجزائر
4. شركة الخدمات الهندسية الجزائرية
5. الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة و الإنجاز
6. شركة كهرباء حجرة النص

و هذا دون حساب المساهمات غير المباشرة مثل ( كهر ماء) ، وأخذ مساهمة من خلال فرع (AEC)

و قد التحق فرع أخير بالمجمع في جوان 2009 هو " إنارة الرويبة".

## المطلب الثاني : ماهية مؤسسة سونلغاز.

### أولا: مفهوم مؤسسة سونلغاز.

الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز هي شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها نقل الطاقة وتوزيعها ، قانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية النسبية إلى المؤسسة و لا سيما في ميدان تسويق الكهرباء و الغاز نحو الخارج.

**ثانيا: خصائص المؤسسة:**

وفق للقرار رقم 95- 280 ليوم 17 ديسمبر 1995 يؤكد على طبيعة :

1. سونلغاز كمؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري.
2. سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة ( المادة 02) .
3. سونلغاز تتمتع بالشخصية المعنوية و تتمتع بالاستقلال ل المالي (المادة 04).
4. سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقتها مع الدولة و تعرف كتاجر في تعاملها مع الآخرين ( المادة05) .

**ثالثا:مهام مؤسسة سونلغاز:** يمكن تلخيصها في ما يلي :

1. مهمة تسمح بممارسة احتكار إنتاج الطاقة الكهربائية و نقلها و توزيعها و كذا التوزيع العمومي للغاز.
2. مهمة صيانة المنشئات و التجهيزات المرتبطة بهذه النشاطات و تجديدها .
3. مهما ذات طابع تجاري ( مساعدة الزبون، بيع و تركيب الآلات ، أخذ مساهمات ، إنشاء فروع ... وغير ذلك.).
4. مهام الدراسات الهندسية و التطوير ( في الجزائر و الخارج).

**رابعا : أهداف مؤسسة سونلغاز.**

**1 -الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في:

أ – الهدف الأسمى لمؤسسة سونلغاز هو إيصال الكهرباء و الغاز إلى كل الأفراد في أقل مدة ممكنة و ربط كل المناطق بشبكات الكهرباء و الغاز.

ب -زيادة المردودية.

ت -البحث و التطوير في جميع مجالات الخدمات ، و خاصة المجال الطاقوي.

**2 -الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في :

أ – تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ب -توفير مناصب العمل للأفراد.

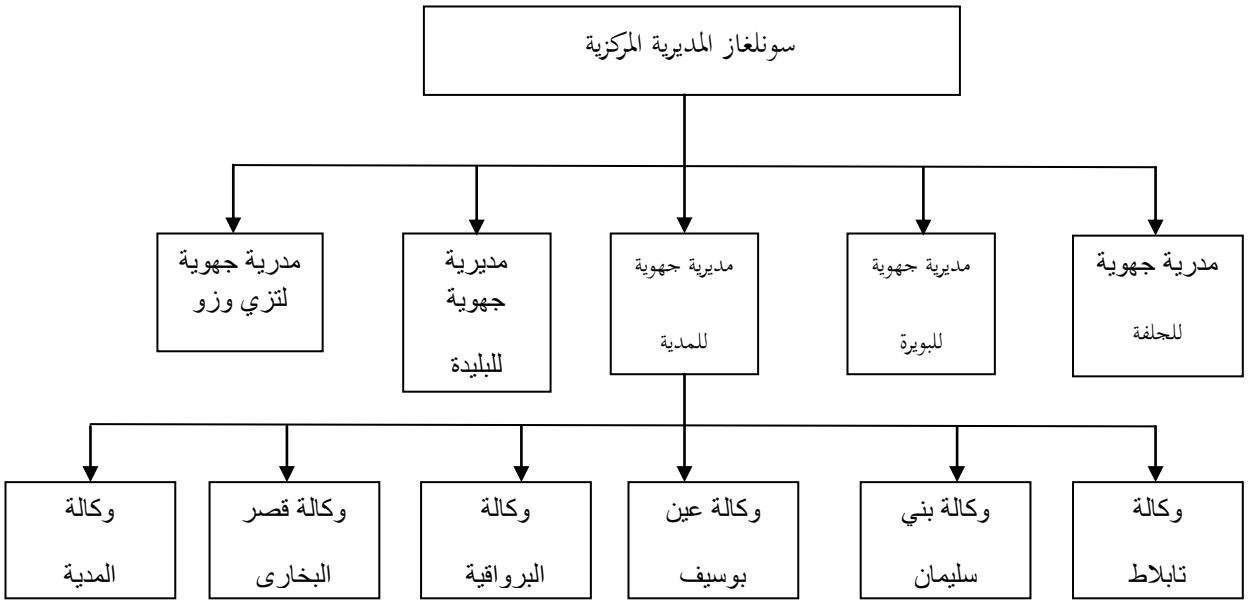
ت -تحسين الرواتب حسب الوظائف.

ث -منح تحفيزات للعاملين.

**المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز.**

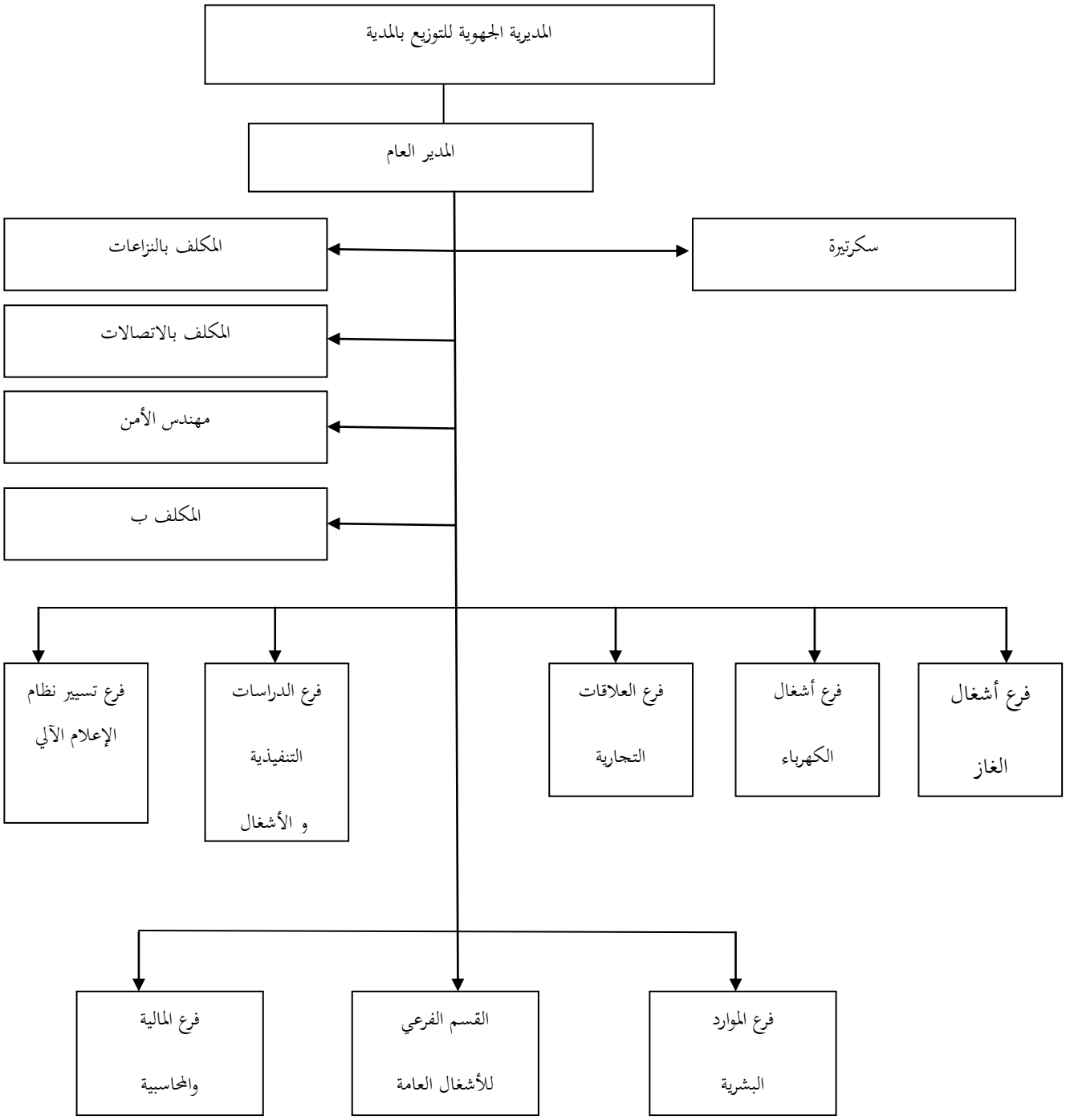
**أولا:الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز.**

الشكل (1/3) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز الوسط.




**المصدر**: الوثائق المقدمة من مؤسسة سونلغاز المدية.

شكل رقم (3-2) الهيكل التنظيمي لمديرية الفرعية المدية.




**المصدر**: الوثائق المقدمة من مؤسسة سونلغاز المدية

## ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز.

كما هو معروف فإنه مؤسسة سونلغاز مؤسسة كبيرة حيث هناك المؤسسة الأم بالإضافة إلى مختلف فروعها، حيث سنقوم بتحليل الهيكل العام للشركة الأم مع تحليل الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بالمدية.

### 1. تحليل الهيكل التنظيمي العام لسونلغاز.

يضم الهيكل التنظيمي لسونلغاز وظائف عدة تتمثل في وظيفة المدير العام ، الأمانة العامة ، مستشار قانوني ، و نظرا لكبر حجم المنظمة و تشعبها ، يحتاج المدير العام إلى مدير مساعد / و تتفرع سونلغاز إلى عدة مديريات كل حسب اختصاصها و فيما يلي عرض مختصر لما يحتويه الهيكل العام لسونلغاز:

أ –**الرئيس المدير العام** : يعين الرئيس المدير العام بمرسوم رئاسي و بناءا على الاقتراح من الوزير الأول المكلف بالطاقة كما يخول مجلس الإدارة للرئيس المدير العام أوسع السلطات ليتولى إدارة سونلغاز ش.ذ.أ وتسييرها و إدارتها و يساعده ثلاثة مدراء عامين مساعدين الذين يخول لهم مهمة التنشيط ، التنسيق و متابعة نشاطات المنظمة ، ومساعدين مكلفين بالاتصالات و العلاقات الدولية.

ب **مدراء عامين مساعدين** : الذين تخول لهم مهمة للتنسيق و متابعة نشاطات المؤسسة و مساعدين مكلفين بالاتصالات و العلاقات الدولية.

ت **مديرية الموارد البشرية** : تعد و تنشئ سياسة الموارد البشرية و تؤمن مراقبة تخطيط و تطوير الموارد البشرية و تسهر على تنفيذها و كذا تطوير الإصغاء و التركيز في ميدان العلاقات الاجتماعية المهنية و ظروف العمل كما أنها عناصر عقيدة التسيير لعلاقات العمل ضمن المنظمة بغرض مناقشتها و إقرارها في الإطار الذي ينص عليه القانون.

ث **مديرية المحاسبة و مراقبة التسيير**: تهيئ و تنشئ نظم التسيير المتوقعة ( للأمد القصير و المتوسط ) للمنظمة كما تنجز و تحافظ على الأنظمة الإعلامية الخاصة للمحاسبة ، و تؤمن مسك حسابات المنظمة و تقوم بالمراقبة المالية و الحسابية.

ج –**مديرية الإستراتيجية و التنمية** : مكلفة بإعداد الدراسات و التحاليل المستقبلية التي هي نفسها تعود إلى تزويد سونلغاز برؤية أفضل للفرص و المخاطر على الأمد المتوسط و الطويل و هي مكلفة بتحديد استراتيجيات التنمية و التوزيع في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الصناعية و التكنولوجية مع التركيز بصفة خاصة على قطاع الطاقة

ح –**مديرية الإدارة العامة**: تعد و تقوم بتطبيق السياسات و النظم المتعلقة بميدان و سائل البنية التحتية : السيارات و الوثائق التقنية و العلمية و تقوم بدور الرقابة التنفيذية

خ **-مديرية المالية:** تقترح و تضع حيز التطبيق السياسة المالية للمنظمة و تأمين التوازن المالي على المدى القصير و المتوسط ،كما تعمل على تأمين مهمة التفتيش و المراقبة المالية و تسيير المخاطر للمنظمة

د **-مديرية التنظيم و المعلوماتية:** تحدد سياسة تنظيم و إدارة المنظمة و ذلك بتأمين مباشرة العملية و إنجاز الدراسات المتعلقة بهيكل و نظم التسيير بالإضافة إلى إعداد و اقتراح المخطط الإداري للنظم الإعلامية و الخطة المعلوماتية المناسبة و كذلك أدوات التدخل ( المنهجيات ، دفاتر الشروط).

ذ **-مديرية التوزيع:** توزع الطاقة الكهربائية و الغاز عبر القنوات كما تؤمن تلبية احتياجات الزبائن بالشروط التي يتطلبها سعر و نوعية الخدمة و الأمن.

ر **-المديرية المسيرة للنظام الكهربائي:** تسير النظام الملي للإنتاج و نقل الكهرباء و عليه تؤمن التنسيق بين نظام إنتاج و نقل الكهرباء و تسهر بصفة خاصة على التوازن الدائم بين الاستهلاك و الإنتاج و الأمن و فعالية التوصيل الكهربائي ، كما تعمل على تخطيط استثمارات شبكات الجهد العالي على المدى المتوسط و الطويل وإعداد قرارات التجهيز في شروط مطلوبة لنوعية الدراسات ، التكلفة و الآجال.

ز **-مديرية نقل الكهرباء:** إن مديرية نقل الكهرباء مكلفة بتسيير شبكة نقل الكهرباء و عليه فهي تؤمن استغلال ، صيانة و تطوير شبكة نقل الكهرباء و ذلك لتأمين قدرة مناسبة مقارنة باحتياجات النقل و الاحتياط.

س **-مديرية إنتاج الكهرباء:** تهتم بتأمين تسير ،صيانة واستغلال مجموع المحطات الكهربائية وجميع الفروع المجتمعة التابعة لمنظمة سونلغاز بطريقة تتناسب وتلبي البرامج المسيرة التي تم إعدادها للشبكة المربوطة ولطلب الزبائن بالنسبة لشبكات الجنوب المعزولة ،وهي مكلفة بتطوير وسائل الإنتاج.

ش **-**مديرية البحث والتطوير:وهي مكلفة بالدراسات والأبحاث التطبيقية والخبرات من أجل تحسين القابلية الفعالية والأمنية للمنشأة الكهربائية والغازية وكونها تقوم بالدراسات المتجانسة للمنشآت والبيئة وكذلك تقوم بانجاز الدراسات للاستعمال العقلاني للطاقة وكذلك لإدخال صيغ جديدة للطاقة.

ص **-مديرية الاتصالات** : مهمتها إن تضع تحت تصرف الوحدات مجموع وسائل الاتصال الضرورية لتبادل المعلومات فيما بين المواقع البعيدة .

ض **-مديرية التجارة والتسويق:** تعد السياسة التجارية للمنظمة :تتابع وتقيم تطبيقها ،كما تقوم بتنشيط الشبكة التجارية بعد قواعد ونظم المعلومات المتعلقة بالعلاقات بتسيير الزبائن الصناعيين والحسابات الكبيرة لزبائن الجهد المتوسط و الضغط المتوسط،وتساهم في انجاز دراسات التعريفات والأسعار

ط **-مديرية نفل الغاز:** تمون المحطات الكهربائية ووحدات التوزيع والزبائ ن الصناعيين بالغاز الطبيعي الضروري لتلبية احتياجاتهم في أفضل ظروف التسيير ، نوعية الخدمة ، الأمن والتكلفة.

## 2. لمحة عن المديرية الجهوية للتوزيع بالمدية.

### أ– نشأة المديرية:

تعتبر سونلغاز المديرية الجهوية للتوزيع بالمدية ممثل المؤسسة الأم في ولاية المدية أي أنها تقوم ببعض مهامها وفق الصلاحيات المخولة لها وتبعا للبرامج العام التي تسير عليه،وقدتم إنشاؤها عام 1971بعد ما كانت ولاية المدية تندرج ضمن مديرية البليدة ،ويقع مقرها بمركز بلدية المدية و بالضبط مقابل المستشفى المحلي محمد بوضياف

### ب تحليل الهيكل التنظيمي للمديرية:

إن مؤسسة سونلغاز تضم عدة مديريات فرعية وتضم عمالة هائلة وفيما يلي شرح لهيكلها لمديرية المدية:

تضم المديرية 08 أقسام رئيسة بالإضافة إلى بعض الصالح المساعدة والفرعية ونذكر فيها ما يلي :

- **مديرية المركز**:يعتبر المؤول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسيير وتنظيم المديرية .
- **الأمانة** :تهتم بمتابعة جميع البريد بالإضافة إلى عملية التنسيق بين المدير العام ومختلف رؤساء الأقسام.
- **مكلف بالشؤون القانونية**:يتابع الأمور القانونية للمؤسسة ويمثلها أمام الهيئات القانونية.
- **مهندس السلامة**:مكلف بالسلامة الوظيفية آي السلامة العمال أثناء أداء مهامهم.
- **مكلف بالمن الداخلي** :يقوم بحفظ الأمن داخل الأمن داخل المديرية وتنظيم الزوار والمتعاملين.
- **قسم استغلال الشبكات** : وهي المسؤولة عن تسيير شبكات التوزيع كما ونوعا مع احترام المعايير المعترف بها ، ومن بين المهام التي تمارسها هده المصلحة نذكر:
  - اكتشاف أي خلل على مستوى شبكة التوزيع للغاز يؤدي الى تسربه.
  - مراقبة المحولات الكهربائية ،وتموتين الوكالات بأجهزة القياس.
  - إصلاح أي عطب في العدادات (الكهرباء والغاز ).
  - رسم الخرائط الهيكلية الغازية والكهربائية ،وتشمل عدة مصالح.

**بالنسبة للكهرباء:**

- ✓ المصلحة التقنية للمدية
- ✓ المصلحة التقنية للبرواقية .
- ✓ المصلحة التقنية لقصر البخاري .
- ✓ المصلحة التقنية لبني سليمان
- ✓ المصلحة التقنية لعين بوسيف.

- ✓ المصلحة التقنية لتابلاط.

**بالنسبة للغاز :**

- ✓ المصلحة التقنية للمدية.
- ✓ المصلحة التقنية للبرواقية .
- ✓ المصلحة التقنية لقصر البخاري.
- ✓ المصلحة التقنية لبني سليمان

- **قسم المالية والمحاسبة :** تم استخدام هذا القسم حديثا حيث يعتبر من المصالح الهامة في الشركة ومهامه متابعة كل الشؤون المالية للمديرية من د يون ومصاريف.
- **قسم الموارد البشرية :** تهتم بتسيير شؤون الموظفين وكل ما يتعلق بحياتهم المهنية منذ توظيفهم داخل المركز بما في ذلك من تكوين :أجور ،تقاعد،ترقية ،تقاعد طلب العمل...الخ، فيتم تكوين بطاقة العامل والتي تحتوي على ما يخص العامل الى غاية خروجه من المنظمة .
- **قسم العلاقات التجارية :** تهتم بتسيير طلبات الزبائن،وهي نقطة الوصل بين الزبون والمنظمة وتضم 06مصالح موزعة عبر تراب الولاية وهي:
  - ✓ المصلحة التجارية للمدية.
  - ✓ المصلحة التجارية للبر واقية
  - ✓ المصلحة التجارية لقصر البخاري
  - ✓ المصلحة التجارية لبني سليمان .
  - ✓ المصلحة التجارية لعين بوسيف
  - ✓ المصلحة التجارية تابلاط.
- **قسم الدراسات والأشغال :** تتكفل هذه المصلحة بالدراسة الميدانية لكافة الأشغال المتعلقة بعملية توصيل الكهرباء او الغاز للزبون من حيث الكمية والتكلفة وتحديد المسافة بين الزبون والشبكة ،فتحرر والذي يشمل كل ما يتعلق بالدراسة PLAN DETUDEمخطط دراسة بهلي .
- **قسم الإمكانيات العامة:**و يتم توفير كل الأجهزة المستعملة داخل المركز و الوكالات التابعة لها فهو يوفر :
  - ➢ المكاتب.
  - ➢ سيارات تستعمل لمختلف التنقلات التي يحتاجها العمل .
  - ➢ أجهزة الإعلام الآلي ، تجهيزات البناء و الترميمات ، معدات العمل...إلخ.

– **قسم تسيير أنظمة المعلوماتية:** بعد إنشاء هذا المركز ضمن إدخال المعلوماتية إلى جميع التعاملات داخل المؤسسة و توكل إليه مهمة تجميع المعلومات العامة الخاصة بالمؤسسة و زبائنها و تبويبها من أجل حفظها و سهولة الاضطلاع عليها.

**3. لمحة عن مؤسسة توزيع الوسط:**

و كون أن ولاية المدية تنتمي إلى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط سنتطرق إليها بشيء من التفصيل .

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط : تتمثل مهمتها فيما يلي:

- استغلال و صيانة شبكة توزيع الكهرباء و الغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء و الغاز بحيث يسمح بربط زبائن جدد بها.
- تسويق الكهرباء و الغاز.
- ضمان ظروف أفضل من حيث السلامة و نوعية الخدمة و بكلفة أقل.

تغطي سونلغاز للوسط مناطق: البليدة ، البويرة ، المدية ، تيزي وزو، الجلفة ، ورقلة ، بسكرة، الواد ي، الأغواط، غرداية، إليزي وتمنراست.

أنشئت في يناير 2006، و تتوفر لها شبكة كهرباء طولها 54.394كلم في الجهد المنخفض والمتوسط MT/BT ; وشبكة غازطولها7.102كلم في الضغط المتوسط و المنخفض(BP/MP.

تتولى تسير 1.290.058زبونا(الجهد المتوسط والجهد المنخفض)بالنسبة للكهرباء و 389.410زبونا (الجهد المنخفض والجهد المتوسط )بالنسبة للغاز.

- تتألف شبكتها التجارية من 42 وكالة .
- تستخدم سونلغاز الوسط 3211عونا.
- حققت رقم أعمال قدره 2934588425.98 دج سنة 2013.

تنفذ سونلغاز التوزيع الوسط برنامج استثمار لتحقيق هدفين اثنين:

- تطوير شبكاتها و تلبية الطلب.
- تحديث نمط استغلالها و تسييرها ، و في هذا الإطار فإن مركز التحكم الوطني ( BBC ) يشكل مشروعا مهيكلا من اجل إدارة الشبكات و تحسين نوعية الخدمة.

## المبحث الثاني:إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي.

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بإعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز وفق النظام المحاسبي المالي و تحليلها.

### المطلب الأول: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المالي المحاسبي.

سنحاول من خلال هذا المطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية لسنة 2013م المعدة وفق الطريقة المباشرة فقط (كونها لا تعدها وفق الطريقة غير المباشرة) لمؤسسة سونلغاز المدية و ذلك بالاعتماد على المعطيات التالية:

**فيما يخص الأنشطة التشغيلية :**

- المقبوضات النقدية من الزبائن التي بلغت 3725333086.25 دج.
- مقبوضات واردة أخرى بلغت 105287589.98دج.
- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين بلغت363977718.83دج.
- مدفوعات أخرى 249439097.02دج.
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة بلغت 528901.03دج.
- الضرائب أخرى مدفوعة 35734218.017دج

**فيما يخص الأنشطة الاستثمارية :**

قامت المؤسسة باقتناء التثبيتات التالية:

- تثبيتات عينية أو معنوية بقيمة1246280820.24دج .

في حين أن المؤسسة لم تقم بالتنازل عن الاستثمارات خلال سنة 2013.

**فيما يخص الأنشطة التمويلية :**

- المقبوضات الواردة من الإقراض 1118252.08دج.
- سداد القروض و الديون الأخرى المماثلة 40000.00دج.
- مقبوضات داخل الوحدة 2111341280.02دج.
- مدفوعات داخل الوحدة4073259481.78دج.

ومن خلال المعطيات السالفة الذكر يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز في الجدول رقم(**3–1**) **كما يلي**: (انظر ملحق رقم 04):

| البيان | الملاحظة | 2013 |
|---|---|---|
| **تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من الانشطة التشغيلية** | | |
| مقبوضات واردة من الزبائن | | 3725333086.25 |
| مقبوضات أخرى | | 105287589.98 |
| المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | | 363977718.83 |
| مدفوعات أخرى | | 249439097.02 |
| الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة | | 528901.03 |
| ضرائب على الأرباح المدفوعة | | |
| ضرائب أخرى مدفوعة | | 35734218.17 |
| **تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية** | | **3180940741.18** |
| العناصر غير العادية | | |
| **التدفق النقدي للخزينة من العناصر الغير عادية** | | |
| **صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية** | | **3180940741.18** |
| **التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية** | | |
| المدفوعات على التثبيتات المادية و غير المادية | | 1246280820.24 |
| المقبوضات من التنازل عن الأصول المادية و الغير المادية | | 0.00 |
| مدفوعات شراء الأصول المالية | | |
| مقبوضات التنازل عن الأصول المالية | | |
| إعانات استثمارية نقدية | | |
| | | |
| منتجات مالية أخرى | | |
| **صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية** | | -1246280820.24 |
| **التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية** | | |
| مقبوضات ناتجة عن إصدار الأسهم | | |
| أرباح الأسهم و التوزيعات الأخرى | | |
| المقبوضات الواردة عن الإقراض | | 1118252.08 |
| سداد القروض و الديون الأخرى المماثلة | | 40000.00 |
| إعانات الاستغلال المجمعة | | |
| المقبوضات الواردة من الخزينة المجمعة | | |
| إسترداد الأموال إلى مجموع الخزينة | | |

| | | |
|---|---|---|
| المقبوضات داخل الوحدة | | 2111341280.02 |
| المدفوعات داخل الوحدة | | 4073259481.78 |
| **صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية** | | **-1960839949.68** |
| **الانحرافات نتيجة الأخطاء المحاسبية** | | |
| **تغيرات الخزينة خلال الدورة** | | **-26180028.74** |
| الخزينة و الخزينة المتوازنة في أول الدورة | | 109124295.33 |
| الخزينة و الخزينة المتوازنة في نهاية الدورة | | 82944266.59 |
| **تغيرات الخزينة خلال الدورة** | | **-26180028.74** |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد عل الوثائق المقدمة من مؤسسة سونلغاز المدية.

## المطلب الثاني: تحليل قائمة التدفقات النقدية.

سنحاول من خلال هذا المطلب القيام بتحليل قائمة التدفقات النقدية، واستخلاص أهم المؤشرات قصد معرفة وضعية المؤسسة.

### أولا: التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية.

لإجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية يجب الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة في القائمة، و يتم دراسة كل بند من بنود هذه التدفقات نسبة لمجموع التدفقات النقدية التي ينتمي إليها، و ذلك كما يوضحه الجدول رقم (3-2).

**الجدول (3-2): التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية.**

| البيان | المبالغ |
|---|---|
| **تدفقات النشاط التشغيلي** | |
| مقبوضات واردة من عند الزبائن | 3725333086.25 |
| مقبوضات أخرى | 105287589.98 |
| **مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية** | **3830620676.23** |
| المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين | 363977718.83 |
| مدفوعات أخرى | 249439097.02 |
| الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة | 528901.03 |
| ضرائب أخرى مدفوعة | 35734218.17 |
| **مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية** | **649679935.05** |
| **صافي التدفق النشاط التشغيلي** | **3180940741.18** |
| **تدفقات النشاط الاستثماري** | |
| المدفوعات على التثبيتات المادية و غير المادية | 1246280820.24 |
| **مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية** | 1246280820.24 |
| **صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية** | -1246280820.24 |

| تدفقات النشاط التمويلي | |
|---|---|
| المقبوضات داخل الوحدة | 2111341280.02 |
| المقبوضات الواردة عن القروض | 1118252.08 |
| **مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية** | **2112459532.1** |
| سداد القروض و الديون الأخرى المماثلة | 40000.00 |
| المدفوعات داخل المؤسسة | 4073259481.78 |
| **مجموع التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية** | **4073299481.78** |
| **صافي تدفقات النشاط التمويلي** | **–1960839949.68** |
| **مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة** | **5943080208.33** |
| **مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة** | **5969260237.07** |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد عل الوثائق المقدمة من مؤسسة سونلغاز المدية.

من خلال الجدول (3–2) يمكن استنتاج ما يلي :

1 –بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة (**5943080208.33**) و قد تم الحصول عليها من خلال مصدرين:

أ **–النشاط التشغيلي**: و كان ذلك من خلال :

مقبوضات من عند الزبائن بنسبة 62.68%

= مقبوضات من عند الزبائن / مجموع التدفقات النقدية الداخلة × 100

**%62.68 = 100 × 5943080208.33** / 3725333086.25 =

مقبوضات أخرى بنسبة **1.77%**

= مقبوضات أخرى / مجموع التدفقات النقدية الداخلة × 100

**%1.77 = 100 × 5943080208.33** / 105287589.98 =

ب **–النشاط الاستثماري**: وكان ذلك من خلال:

مقبوضات داخل الوحدة بنسبة35.52%

= مقبوضات داخل الوحدة / مجموع التدفقات النقدية الداخلة × 100

= 2111341280.02 / 5943080208.33 × 100= **%35.52**

المقبوضات الواردة عن الإقراض بنسبة 0.01 %

= المقبوضات الواردة عن الإقراض/ مجموع التدفقات النقدية الداخلة × 100

= 1118252.08 / 5943080208.33 ×100 = 0.01%

2 -بلغت مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة ( **5969260237.07** ) وقد كانت أوجه استعمالها كما يلي:

1 -**الأنشطة التشغيلية**: ما نسبته 10.88% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة قد أستخدم في الأنشطة التشغيلية حيث صرف ما مقداره **649679935.05** في تسديد :

ديون الموردين و المستخدمين بنسبة **%6.09**

= ديون الموردين و المستخدمين/ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100

= 363977718.83 / 5969260237.07 × 100 = **%6.09**

مدفوعات أخرى بنسبة **% 41.78**

= مدفوعات أخرى/ مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100

= 249439097.02 /5969260237.07× 100 = **% 41.78**

الفوائد و المصاريف المالية الأخرى بنسبة 0.008%

= الفوائد و المصاريف المالية الأخرى / مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100

**=** 528901.03 / 5969260237.07× 100= 0.008%.

ضرائب أخرى مدفوعة بنسبة 0.59%.

2 -**الأنشطة الاستثمارية**: تم صرف ما قيمته 1246280820.24 على الأنشطة الاستثمارية في:

شراء التثبيتات المادية و الغير مادية وذلك بنسبة20.87%.

= المدفوعات على التثبيتات المادية و غير المادية / مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100

= 1246280820.24 / مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100= 20.87%.

3 -**الأنشطة التمويلية:** صرف ما قيمته **4073299481.78** على أنشطة التمويل وهو ما شكل 68.23 % ، من إجمالي تلك التدفقات كانت على الشكل التالي من حيث الأهمية :

المدفوعات داخل المؤسسة 68.23 %

= المدفوعات داخل المؤسسة / مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100

% 68.23 =100 ×5969260237.07 /4073259481.78 =

سداد القروض و الديون الأخرى المماثلة 0.0006%

= سداد القروض و الديون الأخرى / / مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة × 100

%0.0006 = 100 ×5969260237.07 / 40000.00 =

من كل ما سبق يبن التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية ما يلي:

- اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقاتها النقدية و هو مؤشر ايجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة الاستثمارية و التمويلية.
- إن أهم أوجه استخدامات التدفق النقدي في المؤسسة كانت من خلال أنشطتها التمويلية كسداد للقروض و الديون الأخرى و المدفوعات داخل المؤسسة.

**ثانيا: التحليل بواسطة النسب.**

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية و تقييم الأداء في المؤسسة، وتكتسب أهميتها من أهمية قائمة التدفقات النقدية ، ونسوق فيما يلي نسب التدفقات النقدية:

**النسب المستخرجة من النشاط التشغيلي:**

إن النشاط التشغيلي هو النشاط الأساسي بالنسبة لمؤسسة سونلغاز وبالتالي فهو الذي يستعمل عادة في التحليل ومنه يمكن استعمال النسب التالية:

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى فوائد الديون:** وهي تأخذ الصيغة التالية:ذ

**نسبة تغطية فوائد الديون** = تدفقات النشاط التشغيلي / الفوائد المدفوعة

= 3180940741.18 / 528901.03 = 6.01

يبين هذا المؤشر أن التدفقات النقدية التشغيلية تغطي 6مرات الفوائد المدفوعة وهو مؤشر جيد، وعليه يبين أن المؤسسة لا تعاني من أي صعوبات.

- **صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية:** وهي تأخذ الصيغة التالية:

= صافي تدفقات النشاط التشغيلي / النفقات الرأسمالية

= 3180940741.18 / 1246280820.24 = 2.55

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية النفقات الرأسمالية من خلال أنشطتها التشغيلية وعليه فان المؤسسة لديها الأموال و التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها اتجاه استثماراتها الرأسمالية.

- **نسبة تدفقات النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح النقدية :**

= صافي تدفقات النشاط التشغيلي / توزيعات الأرباح

= 3180940741.18 /4073259481.78 = 0.78

صافي التدفقات النقدية التشغيلية من مهامها تغطية التزامات المؤسسة بما في ذلك التزامات الشركاء ونجد أن هناك مؤشر يمثل بالتقريب 1 مرة وهذا ما يبين أن المؤسسة لا تعاني من أي صعوبات في توزيع الأرباح.

- **نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:**

= صافي التدفقات النقدية التشغيلية / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمار والتمويل

= 6185759013.88/ 3180940741.18 = 5.14 %.

يبين هذا المؤشر أن النشاط التشغيلي يغطي كل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بنسبة 5.14% ، وهذا ما يدل على كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية التدفقات الداخلة من تلك الأنشطة وبالزيادة.

- **نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات .**

= صافي تدفقات النشاط التشغيلي / صافي تدفقات النشاط التشغيلي

= 3725333086.25/ 3180940741.18 = 85.38%

تعتبر المبيعات مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة ، حيث تم الحصول على مؤشر علي لهذه النسبة بمقدار 85.38 % و هذا ما يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من عند زبائنها .

- **التدفق النقدي الحر:**

= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات)

= 3180940741.18 – (1246280820.24 + 4073259481.78)

= -2138599560.84

التدفق النقدي الحر سالب و هذا يشير إلى أن المؤسسة عليها التصرف في استثماراتها عن طريق البيع أو الاقتراض أو الزيادة في رأس المال على المدى القصير للاستمرار عند مستوياتها المخططة، وإذا ظل التدفق النقدي الحر سالبا للعديد من السنوات فانه على المؤسسة في هذه الحالة البحث عن مصادر تمويل مناسبة لاستمرار نشاطها.

**خلاصة :**

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين أن مؤسسة سونلغاز تطبق النظام المالي المحاسبي في إعداد القوائم المالية، ومن بين هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة سونلغاز قامت بإعداد قائمة التدفقات النقدية و فق الطريقة المباشرة فقط، و التي من خلالها استطعنا معرفة من أين أتت النقدية و إلى أين ذهبت خلال سنة 2013، حيث وجدنا أن التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي ايجابي، هذا ما يدل على أن النشاط التشغيلي يغطي كل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، ومن خلال تحليل القائمة بواسطة النسب المالية توصلنا إلى إن، نسبة تغطية الفوائد المدفوعة عالية هذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجية، كما أن معدل تغطية النفقات الرأسمالية مرتفع و هذا ما يدل على أن للمؤسسة النقدية اللازمة لتغطية التزاماتها اتجاه استثماراتها الرأسمالية، بالإضافة إلى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل مؤسسة سونلغاز في تحصيل النقدية من زبائنها، وقدرة المؤسسة على تغطية كل من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية من خلال أنشطتها التشغيلية.

# الخاتمة العامة

**خاتمة:**

إن الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة فرضت على مختلف الدول تغيير أنماطها الاقتصادية لتتماشى مع النظام العالمي الجديد، وقد تجسد هذا التغير في عدة مجالات من بينها المجال المحاسبي، الذي شهد بدوره عدة تطورات تمثلت في ظهور مساعي لتوحيد وتحقيق التوافق المحاسبي للممارسات المحاسبية بين الدول.

الجزائر وكغيرها من الدول في هذا الإطار قامت باعتماد نظام محاسبي مالي جاء بمجموعة من المبادئ وقواعد القياس والتقييم، إضافة إلى القوائم المالية التي تشكل أهم مخرجات هذا النظام.

ومن بين هذه القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي لم يكن معمول بها في المخطط المحاسبي الوطني وهي قائمة التدفقات النقدية والتي أدرجت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية"سابقا"(مجلس معايير المحاسبة الدولية"حاليا") المعيار المحاسبي الدولي السابع وذلك نظرا لأهمية المعلومات التي تقدمها لمستخدميها كما أن تحليلها يتيح الحصول على عدة مؤشرات من شانها المساعدة على اتخاذ القرارات السليمة، وعليه تعتبر قائمة لها نفس أهمية القوائم المالية الأخرى وهي مكملة لهم.

ومن خلال تناولنا لموضوع "**إعداد قائمة التدفقات النقدية للنظام المحاسبي المالي و مدى مطابقتها للمعيار المحاسبي السابع**" حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي تتمثل في السؤال المحوري التالي:ما مدى التوافق في إعداد قائمة التدفقات النقدية بين النظام المالي المحاسبي و المعيار المحاسبي IAS 7 ؟ وما هي خصائص ومنافع هذه القائمة مقارنة مع القوائم المالية الأخرى؟

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض: نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

**نتائج اختبار الفرضيات:**

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

**الفرضية الأولى**: التي تنص على أنه" لا يوجد فوارق جوهرية في إعداد قائمة التدفقات النقدية بين IAS7 و نظام المحاسبي المالي " ، حيث تم إثبات صحة الفرضية وذلك من خلال دراستنا كون أن النظام المحاسبي المالي جاء لمواكبة التغيرات الدولية ومحاولة إحداث التوافق ، فهذا يدل على انه لا يختلف عن المعيار المحاسبي الدولي السابع في إعداد قائمة التدفقات النقدية

**الفرضية الثانية**: التي تنص على أنه ما " يميز قائمة التدفقات النقدية بالمقارنة مع القوائم الأخرى في المعلومات التي تقدمها حول التدفقات النقدية المرتبطة بالتشغيل التمويل و الاستثمار" ، تم إثبات صحة الفرضية و ذلك من خلال دراستنا كون أن القوائم المالية تعكس العمليات التي قامت بها المؤسسة لنفس الفترة المالية، و تكون على أساس الاستحقاق، على عكس قائمة التدفقات النقدية تعد على الأساس النقدي فهي تعطي الصورة الحقيقة للوضعية المالية للمؤسسة، و هذا ما يميز قائمة التدفقات النقدية عن باقي القوائم المالية.

**الفرضية الثالثة :**" من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز يمكن التعرف على مختلف مصادر الحصول على التدفقات النقدية و أوجه استخدامها، تم إثبات صحة الفرضية من خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة سونلغاز المدية، حيث تم التوصل إلى أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقاتها النقدية ، و أن أهم أوجه استخدامات التدفقات النقدية في مؤسسة سونلغاز كانت من خلال أنشطتها التمويلية كسداد للقروض و الديون الأخرى و المدفوعات داخل المؤسسة.

**نتائج الدراسة:**

**فيما يخص الجانب النظري تم التوصل للنتائج التالية:**

- تبين أن هناك علاقة تكامل بين القوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عن قائمة لحساب الأخرى؛
- تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة عن كل نشاط على حدى بصورة مستقلة؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية كونها تعطي الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة؛

- تعد الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية أفضل من الطريقة غير المباشرة نظرا لما تقدمه من معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية التي تفيد في اتخاذ القرارات، وهذا ما لا توفره الطريقة غير المباشرة؛
- تحليل قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- كما تبين لنا أن المؤسسة تعتمد في إعداد قائمة التدفقات النقدية على الطريقة المباشرة ذلك لسهولتها ولما تقدمه من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات.

**أما الجانب التطبيقي فقد تم التوصل للنتائج التالية:**

- اعتماد مؤسسة سونلغاز بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد تدفقاتها النقدية و هو مؤشر ايجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة الاستثمارية و التمويلية.
- إن أهم أوجه استخدامات التدفق النقدي في مؤسسة سونلغاز كانت من خلال أنشطتها التمويلية كسداد للقروض و الديون الأخرى و المدفوعات داخل المؤسسة.
- مؤسسة سونلغاز لا تعاني من أي صعوبات في تغطية فوائد الديون.
- مؤسسة سونلغاز لديها الأموال و التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها اتجاه استثماراتها الرأسمالية.
- مؤسسة سونلغاز لا تعاني من أي صعوبات في توزيع الأرباح.
- كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية التدفقات الداخلة من تلك الأنشطة وبالزيادة.
- كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من عند زبائنها.

**الاقتراحات:**

من خلال قيامنا بهذا البحث يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

- يجب تدعيم النظام المالي المحاسبي وترقيته من الجانب الأكاديمي أولا؛
- يجب تكوين وتأهيل الإطارات علميا وعمليا من أجل ممارسة المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- على مؤسسة سونلغاز البحث عن مصادر تمويل مناسبة لاستمرار نشاطها.

**أفاق البحث:**

إن بحثنا هذا لا يعد بمثابة بحثا شامل وكامل يتناول كل حيثيات الموضوع ومن أجل إثراء الموضوع أكثر فأكثر نقترح معالجة النقاط التالية في البحوث المستقبلية المزعم القيام بها من طرف طلبة الماستر للدفوعات المستقبلية، والتي نذكرها فيما يلي:

- دراسة قائمة التدفقات النقدية المستقبلية؛
- دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية كالبنوك؛
- دراسة قائمة التدفقات النقدية كنظام معلوماتي؛
- أهمية إعداد جدول تدفقات الخزينة في تحديد تقنيات الوضعية المالية لمؤسسة

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### الكتب باللغة العربية:


1 -احمد نور ، "**المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي**" ، الدار الجامعية ، مصر ، **2003**.

2 -ثناء القباني، " **تطبيقات محاسبية باستخدام الحاسب** " ، الدار الجامعية ، 2003.

3 -خالد جمال الجعارات ، "**معايير التقارير المالية الدولية 2007**" ، الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع ، عمان، **2008**.

4 -د. أحمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية ، الجزء الثاني ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ،2000.

5 -د. أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الثاني ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 2000.

6 -رضوان حلوه حنان ،"**النموذج المحاسبي المعاصر**" ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن ، الطبعة الأولى 2003.

7 -سعودي بالقاسم ، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

8 -شعيب شنوف ، " **التحليل المالي الحديث ، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**" ، زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2014.

9 -طارق عبد العال حماد ، "**موسوعة معايير المحاسبة الدولية**" ، الجزء الأول ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، **2006**.

10 -الطاهر مخلوفي ، "**النظام المحاسبي الجديد**"، الطبعة الأولى ، مطبعة الرويغي ، الأغواط ، 2009.

11 -عادل عاشور، **مدخل إلى المحاسبة الدولية** ، الطبعة الأولى ، مطبعة رويغي ، الاغواط ، **2008**.

12 -عبد الوهاب رميدي ، علي سماي ، "المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد" ، الطبعة الأولى ، دار هومة، الجزائر، **2011**.

13 -كمال الدين الطهراوى ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، الإسكندرية ، 2006، ص 159.

14 -محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، "**معايير الإبلاغ المالي الدولية**" ، دار وائل للنشر ، عمان ، **2008**.

15 -محمد مطر ، "**المحاسبة المالية**" ، الطبعة الرابعة ، الجزء الثاني ، دار وائل للنشر ، عمان ،2007.

16 -مسعد محمد الشرقاوي ، "**مبادئ المحاسبة المالية**" ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،2006.

17 -مفلح محمد عقل ، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي " ، الطبعة الأولى ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، **2006**.

18 -منير شاكر محمد ، إسماعيل إسماعيل و آخرون ، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**" ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005.

19 -مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية ، الطبعة الرابعة ، 2011.

20 – نعيم حسني دهمش ، **"قائمة التدفقات النقدية"** ، عمان ،معهد الدراسات العلمية، 1996.

## الرسائل و الأطروحات:

**1** –أسامة على خوجة ، إعداد و عرض القوائم المالية و فق النظام المحاسبي المالي الجديد ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماستر ، علوم مالية ، جامعة المدية ، 2013.

**2** –بن خليفة حمزة ،" **دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم المالية محاسبة ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012.

**3** –حزاج رزيقة ، **"إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي و مدى مطابقته للمعايير المحاسبية الدولية** "، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، جامعة البليدة ، 2012/2011.

**4** –حويدمي سعاد ، إعداد و تحليل جدول التدفقات النقدية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر محاسبة و مراقبة و تدقيق ، جامعة البليدة ، 2012/2011.

**5** –رفيق يوسفي ، " النظام المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق " مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير محاسبة و تدقيق ، جامعة تبسة ، 2011/2010.

**6** –زين عبد المالك ، القياس و الإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي الجديد ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2013.

**7** –سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير ، علوم التسيير، جامعة باتنة ، 2009/2008.

**8** –سعودي أمينة ، " المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة المادية وفق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية و النظام المحاسبي المالي " مذكرة ماستر محاسبة و تدقيق ، البليدة ، 2012/2011.

**9** –سوزان عطا درغام ، **"العلاقة بين التدفقات النقدية و عوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07"** ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2008.

**10** –صالحي بوعلام ، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر و وآفاق تبني و تطبيق النظام المحاسبي المالي مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم تجارية ، جامعة الجزائر 3.

**11** –عزه الأزهر ، **"عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية"** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة ، 2009/2008.

**12** –معمر الطيب ابتسام ، إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، مذكرة ماجستير ، علوم تجارية محاسبة و تدقيق ، البليدة ، 2012، ص 83.

**المداخلات :**


1 -رحيم حسين ، **"قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر"** ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة ، جامعة البليدة ، 13-14 ديسمبر 2011.

2 -سفيان نقماري ، رحمة بلهادف ،" واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي العوائق و الرهانات" ،الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية ias/ ifrs ، 14/13 جانفي 2013.

3 -شعيب شنوف ، **"الممكن و غير الممكن في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الإشكالات و التحديات"** ، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب ، تطبيقات وآفاق ، الوادي ، 17-18 جانفي 2010.

4 -كمال رزيق ، النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة و صعوبات التطبيق م نظر عينة من محافظي الحسابات ، الملتقى الدولي حول ، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعاير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة ، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

5 -نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف ، **"جدول تدفقات الخزينة "** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2010، ص7.


**القوانين و المراسيم:**


1 -القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، و الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 19.

2 -مرسوم تنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، عدد 27 2008.

3 -القرار الوزاري المؤرخ في 23رجب1429هـ الموافق ل 26يوليو2008م ، يحدد سقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مبسطة ، الصادر حسب الجريدة الرسمية العدد19 ، 25 مارس 2009.

4 -القرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق 26 يوليو سنة 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها الصادر حسب الجريدة الرسمية العدد19 ، 25 مارس 2009.

5 -القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 15ذي القعدة1428هـ الموافق ل 25نوفمبر2007، المتضمن"النظام المحاسبي المالي"، الصادر حسب الجريدة الرسمية العدد 74 ، المادة 3.

**البحوث من الانترنت :**

1 - د. محمد شحات ، قائمة التدفقات النقدية ،مقال ، متاح على الموقع:
www.aleqt.com/2013/06/03/article_760445.html 2016/03/24، 21:50.

2 - المعيار المحاسبي السابع ، متاح على الموقع ، **www.Sqarra.wordpress.com** ، تاريخ الاطلاع 2016/02/25، 20:30.

3 - http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=421397 تاريخ الاطلاع ، 2016/03/15.

4 - متاح على الموقع ، http://ar wikipedia.org ، تاريخ الإطلاع 2016/02/01، 21:10.

5 - http://smefinancial.wordpress.com ، تاريخ الإطلاع 2016/02/21، 17:52.

6 - http://WWW. Acc4arab.com تاريخ الاطلاع ، 2016/02/30 ، 20:25.